Inpplc

الهيئة الوطنية للنزاهة
والوقاية من الرشوة ومحاربتها

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

الصحافة الاستقصائية في المغرب

من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد

2022

ISBN : 978-9920-546-28-7

المحتويات

تصدير 7

الملخص التنفيذي 11

مقدمة 19

I- الصحافة الاستقصائية : الأهمية والمفهوم **25**

1. تعريف الصحافة الاستقصائية 26
2. مقومات وجود ونجاح الصحافة الاستقصائية 29
3. الحاجة إلى الصحافة الاستقصائية 31
4. قضايا فساد في الصحافة الاستقصائية 32
5. المخاطر التي تواجهها الصحافة الاستقصائية 33

II- التزامات الصحافة الاستقصائية من أجل الموضوعية والتأثير **37**

1. تحدي الموضوعية والمسؤولية والمصداقية 37
2. تحدي الاختيار الموضوعي للقضايا ذات الأهمية 38
3. تحدي تفادي إضعاف الديمقراطية 38
4. تحدي المهنية في مواجهة تحولات استهلاك الإعلام 39
5. انزلاقات تقوض المصداقية 40

III- الصحافة الاستقصائية : حالة المغرب **45**

1. حضور باهت للصحافة الاستقصائية في المغرب 46
2. مكونات المشهد الصحفي بالمغرب 47
3. الصحافة الاستقصائية في الممارسة 49
4. الحصول على المعلومات، عائق عدم تطبيق القانون 51
5. الخلاصات والاستنتاجات الممكنة 53

IV- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والصحافة الاستقصائية **57**

1. الإعلام شريكٌ وفاعلٌ في مكافحة الفساد 57
2. توصيات لتطوير الصحافة الاستقصائية 58

تصدیر

تصدير

تنطلق الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، بالنسبة للموضوعات التي تشتغل عليها، من إطارها القانوني المتمثل في القانون رقم 46.19، الذي منحها مجالا واسعا للتدخل في قضايا الفساد، ومهام متعددة ومتنوعة لا يمكن الاضطلاع بها جميعا على النحو الأمثل إلا من خلال دينامية متكاملة ومُعَبِئة، تستنهض الفاعلين الآخرين في المجتمع وتستثمر جهودهم المرتبطة بمجال تدخلها.

في هذا السياق، يأتي الاهتمام بموضوع الصحافة الاستقصائية التي تشكل تحقيقاتها، بالإضافة إلى المعلومات التي تُنشر في إطار الوظيفة الإخبارية للإعلام، مصدرا مهما للمعطيات المتعلقة بالفساد، وتدخل في إطار ما تنص عليه المادة 21 من القانون المذكور المتعلقة بالصلاحية المخولة للهيئة للتصدي التلقائي لحالات الفساد التي تصل إلى علمها بأي وسيلة، وتبادر بدراستها ومعالجتها والقيام بالأبحاث والتحريات المتعلقة بها.

كما يحق للهيئة الوطنية إعداد تقارير موضوعاتية، فضلا عن التقرير السنوي، بشأن كل ما له علاقة بمكافحة الفساد، وذلك لرصد الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين وتقديم التوصيات لتطويرها ودعمها وتصحيح ما قد يبدو نقصا أو ثغرات لا تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة.

لهذا تعتبر الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، في إطار المقاربة التشاركية التي تتبناها لإذكاء الدينامية في سياسات مكافحة الفساد، أن الإعلام شريك أساسي وله من الأدوار ما يجعله أحد مفاتيح النهوض بالشفافية ونشر قيم النزاهة والمساعدة غير المباشرة في عملية ردع الفساد وزجر الممارسين له، خاصة من خلال الصحافة الاستقصائية التي لعبت دورا أساسيا في كشف العديد من قضايا الفساد الكبرى في العالم.

انطلاقا من ذلك، أعدت الهيئة هذا التقرير، للمساهمة في إثارة الاهتمام بموضوع الصحافة الاستقصائية بالمغرب، ولتوفير أرضية لتشجيع بروز هذه الممارسة الصحفية بمزيد من الاحترافية والدقة، لما يمثله ذلك من انعكاس إيجابي على جهود مكافحة الفساد ببلادنا.

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

من أجل الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها الدستورية، وانسجاما مع الصلاحيات الواسعة التي نص عليها القانون 46.19، تسعى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، لتغطية مختلف المجالات والمواضيع التي لها ارتباط بمكافحة الفساد، مع إعطاء الأولوية للمواضيع الأكثر إسهاما وتأثيرا على تقوية الوقاية من الفساد ومكافحته.

من هذا المنظور، يأتي الاهتمام بدور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى وظيفتها الإخبارية، باعتبارها مصدرا مهما للمعطيات المتعلقة بالفساد التي من شأنها المساهمة، على الخصوص، في تفعيل صلاحيات الهيئة في التصدي التلقائي لحالات الفساد التي تصل إلى علمها. ولهذا، تعتبر الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، في إطار المقاربة التشاركية التي تتبناها لإذكاء الدينامية في سياسات مكافحة الفساد، أن الإعلام شريك أساسي وله من الأدوار ما يجعله أحد مفاتيح النهوض بالشفافية ونشر قيم النزاهة والمساعدة غير المباشرة في عملية ردع الفساد وزجر الممارسين له، خاصة من خلال الصحافة الاستقصائية.

وتروم الهيئة من خلال هذا التقرير، المساهمة في إثارة الاهتمام بموضوع الصحافة الاستقصائية بالمغرب، والعمل على توفير أرضية لتشجيع بروز هذه الممارسة الصحفية بمزيد من الاحترافية والدقة والمسؤولية، لما لذلك من انعكاس إيجابي على جهود مكافحة الفساد.

ويتضمن التقرير أربعة محاور كالتالي:

المحور الأول : «الصحافة الاستقصائية، الأهمية والمفهوم»

وهو مخصص للتعريف بماهية الصحافة الاستقصائية وأهميتها وإكراهاتها والمخاطر التي يواجهها الصحفيون الاستقصائيون أثناء ممارستهم لعملهم. وفيه أن الصحافة الاستقصائية تقوم على التدقيق في المعلومات المتعلقة بالملفات التي تشتغل عليها، من خلال اللجوء إلى طرق وأساليب قد يتشابه بعضها أحيانا مع بعض الوسائل التي يعتمدها المحققون القضائيون. لهذا يمكن تعريفها باعتبارها صحافة تروم كشف معلومات تهم قضايا تشغل الرأي العام تم إخفاؤها، ثم تمحيصها والتأكد منها من أجل استجلاء تفاصيلها وخلفياتها، ومعرفة خباياها. وبالتالي فهي صحافة تتحرى في القضايا التي تشغل الرأي العام، كقضايا الفساد مثلا، لتنويره ومده بالمعلومات الموثقة التي يحتاجها لمساءلة المسؤولين عن تدبير الشأن العام. كما تساهم في يقظة السلطة القضائية، وسلطات وهيئات إنفاذ القانون المعنية الأخرى، بشكل قد يدفعها لإطلاق التحقيقات والمتابعات في القضايا المثارة. بالإضافة إلى ذلك يمكن للصحافة الاستقصائية مساعدة الناخبين في اختياراتهم خلال الاستحقاقات الانتخابية بفضل التحقيقات التي تكشف الممارسات المنافية لأخلاقيات المسؤولية الانتدابية وللتعاقد المبرم بين المواطنين وممثليهم.

وفي جميع دول العالم، كيف ما كان نظامها السياسي، تحتاج الصحافة الاستقصائية إلى بيئة ملائمة تساعدها على الانتعاش والتطور، ميسمها الأساسي الاحتكام إلى الممارسة الديموقراطية في تدبير الحياة العمومية وفي تنظيم العلاقات داخل المجتمع، بما يعنيه ذلك من حرية في التعبير والسماح للصحافيين

بممارسة مهنتهم دون خوف من المضايقات كيفما كان شكلها، وذلك بشرط احترام الأخلاقيات المؤطرة للمهنة والضامنة لاحترام حقوق الآخرين. ويقتضي ذلك توفر ترسانة قانونية تضمن للصحفيين الحماية القانونية الضرورية، وللمواطنين حرية الرأي والاختلاف والتعددية والحريات العامة والفردية، وتقنن الوصول إلى المعلومات الموجودة في حوزة مؤسسات الدولة. كما يقتضي، بالإضافة إلى ذلك، وجود رأي عام واعٍ ونشيط مؤهل لاستيعاب ما يتلقاه من معلومات ومعطيات وقادر على التفاعل معها، بقدر كبير من الموضوعية.

هذا على المستوى الموضوعي، أما على المستوى الذاتي، فإن المقاولات الصحفية تحتاج من أجل النجاح في الجانب الاستقصائي من ممارستها المهنية إلى نموذج اقتصادي يضمن لها الاستقلالية التي تحمي خطها التحريري من تأثير الرأسمال والشركات ومن تدخل السلطة ومؤسسات الدولة، وتضمن لها إنجاز تحقيقات في قضايا متشعبة وعلى قدر من الحساسية وذات امتدادات دولية أحيانا، بالإضافة إلى قضايا محلية كما حدث في عدة دول.

في غياب هذه الضمانات، يتعرض الصحفيون الاستقصائيون ومنابرهم الإعلامية، في مجموعة من الدول، لمخاطر متنوعة، تتراوح بين الملاحقات القضائية والتضييق المالي وحملات التشهير ضد الصحفيين لتحطيم رصيدهم المهني ومصداقيتهم، وصولا إلى التصفية الجسدية كأسوأ ثمنٍ يدفعونه من أجل الدفاع عن الحقيقة.

المحور الثاني: «التزامات الصحافة الاستقصائية من أجل الموضوعية والتأثير»

ويرصد عددا من التحديات التي ينبغي على الصحفيين الاستقصائيين مواجهتها وتجاوزها للحفاظ على مصداقية هذا النوع الصحفي وجعله بالتالي قادرا على التأثير في الرأي العام وفي توجهات السياسات العامة. ذلك أن نجاح الصحافة الاستقصائية في أداء مهمتها كصحافة مواطنة، كما تصنف، لا يتوقف على العناصر الموضوعية فقط أي على إطار وبيئة الاشتغال، بل أيضا على عناصر وثيقة الصلة بالأخلاقيات المهنية والموضوعية في التعامل مع القضايا والأشخاص والمؤسسات، وبالتالي فهي تواجه تحديات عديدة عليها تجاوزها، منها:

- تحدي الموضوعية والمسؤولية والمصداقية حيث يتعين على الصحفيات والصحفيين تفادي الانزلاقات التي قد تعتري الصحافة، وتحيد بها عن رسالتها الأساسية في توفير المعلومة الموثوقة للمواطنين وللمسؤولين عن الشأن العام وكشف الحقائق؛

- تحدي الاختيار الموضوعي للقضايا ذات الأهمية وعدم التركيز على نفس القضايا أو السقوط في توظيف العمل الصحفي في التضليل والتلاعب، ومحاولة التأثير على الرأي العام؛

- تحدي تفادي إضعاف الديمقراطية الذي قد ينتج عن التركيز، دون احتياط وبتعميم غير مبرر، على التجاوزات وعلى الاختلالات التي تعتري أو يمكن أن تعتري التدبير العمومي أو مجالات العيش المشترك؛

- تحدي مواجهة تحولات استهلاك الإعلام في ظل ظهور وسائط جديدة، بحيث يتعين على الصحفيين حرصا على مصداقيتهم عدم الانسياق مع الاتجاهات التي تفرضها هذه التحولات في استهلاك المادة الإعلامية، دون الاهتمام بجودة وموضوعية هذه المادة.

كـما يتوجـب عـلى الصحفيـين الاسـتقصائيين، تفـادي انزلاقـات أخـرى تتمثـل بالأسـاس في انتهـاك سريـة التحقيقـات القضائيـة، والانتقائيـة وتصفيـة الحسـابات، وانتهـاك الحيـاة الخاصـة والمـس بحقـوق المعنيـين، عـلى الخصـوص قرينـة الـبراءة، والبحـث بـأي ثمـن عـن زيـادة المبيعـات ومواجهـة المنافسـة، مـن خـلال خلـق الضجـة الاعلاميـة، عـلى حسـاب المهنيـة والموضوعيـة.

المحور الثالث: «الصحافة الاستقصائية حالة المغرب»

ويقـدم، انطلاقـا مـن مجموعـة مـن المراجـع منهـا اسـتمارة موجهـة لعينـة مـن الصحفيـين المغاربـة الممارسـين، ملمحـا وافيـا عـن وضعيـة الصحافـة الاسـتقصائية بالمغـرب، والعنـاصر التـي تحـد مـن تطورهـا وكذلـك آفاقهـا.

وفي هـذا الإطـار، يظـل حضـور الصحافـة الاسـتقصائية باهتـا في المشـهد الإعلامـي المغـربي، وهـي وضعيـة يمكـن تفسـيرها مـن خـلال البيئـة العامـة التـي تشـتغل فيهـا الصحافـة الوطنيـة، وهـي بيئـة شـهدت تحـولات كثـيرة، بـين التقـدم أحيانـا والتراجـع أحيانـا أخـرى، لكنهـا لم تسـمح بعـد بالوصـول إلى صحافـة اسـتقصائية متحـررة مـن المعيقـات الذاتيـة والموضوعيـة التـي تكبحهـا وتحـد مـن قيامهـا بدورهـا الكامـل في مراقبـة تدبـير الشـأن العـام في كل مناحيـه، وفي تنويـر الـرأي العـام. ولهـذا، فالتحقيقـات الاسـتقصائية التـي تتنـاول مواضيـع عـلى قـدر مـن الحساسـية وذات أهميـة وتأثـير لـدى الـرأي العـام ومنهـا الفسـاد تبـدو نـادرة، وغالبـا لا تذهـب إلى العمـق بـل تتوقـف عنـد حـدود معينـة.

ويمكـن مـن خـلال أجوبـة الصحفيـين عـلى الاسـتمارة التـي أعدتهـا الهيئـة لاسـتقاء آرائهـم رسـم صـورة عامـة لواقـع الصحافـة الاسـتقصائية بالمغـرب. وتتمثـل أهـم ملامـح هـذه الصـورة، في أن التحقيقـات الاسـتقصائية المنجـزة، ليسـت مؤثـرة وأن المواضيـع التـي تمـت معالجتهـا هـي مواضيـع «لا تتـماشى» حتـى مـع التصـور الـذي لـدى الصحفيـين حـول الصحافـة الاسـتقصائية، وأنـه لم تتـم بعـد معالجـة قضايـا ذات حساسـية وأهميـة أكـبر لـدى الـرأي العـام أو عولجـت بشـكل محـدود.

حسـب الأجوبـة المتوصـل بهـا، فـإن هـذه الوضعيـة تتحكـم فيهـا عنـاصر مختلفـة ذات أبعـاد قانونيـة ومهنيـة عـلى الخصـوص تشـكل في مجملهـا عوائـق تحـد مـن تطـور الصحافـة الاسـتقصائية بالمغـرب، ومـن ذلـك مـا اعتـبره أحـد الصحفيـين المغاربـة بيئـة غـير ملائمـة لصحافـة التحقيقـات، ولا تتـلاءم مـع المبـدأ الدسـتوري الـذي يقـر بالحـق في الوصـول إلى المعلومـة. ثـم هنـاك تخـوف الصحفيـين مـن الملاحقـة القضائيـة بموجـب مقتضيـات القانـون الجنـائي مـع العلـم أن قانـون الصحافـة والنـشر لا يتضمـن في العقوبـات المتعلقـة بممارسـة مهنـة الصحافـة إلا الغرامـات. وهـو مـا يجعـل هـذا القانـون الأخـير في نظـر الصحفيـين المغاربـة لا يوفـر ضمانـات كافيـة للصحافيـين الاسـتقصائيين.

المحـور الرابـع: «الهيئـة الوطنيـة للنزاهـة والوقايـة مـن الرشـوة ومحاربتهـا والصحافـة الاسـتقصائية»

ويتضمـن بالإضافـة إلى تصـور الهيئـة بشـأن الصحافـة الاسـتقصائية وأهميتهـا في مكافحـة الفسـاد في السـياق المغـربي، عـددا مـن التوصيـات التـي مـن شـأنها المسـاهمة في تسريـع تطـور هـذا النـوع مـن الصحافـة وتثمـين دورهـا. وفي هـذا الإطـار تعتـبر الهيئـة الوطنيـة وسـائل الإعـلام فاعـلا أساسـيا في جهـود مكافحـة الفسـاد، وأن

لها دورا أساسيا في إشاعة الوعي بخطورة الظاهرة والتنبيه إلى الاختلالات، وأيضا في تعزيز الردع المعنوي والردع القضائي في الوقت ذاته.

ويندرج اهتمام الهيئة بتعزيز دور الإعلام والصحافة في إطار المقاربة التشاركية القائمة على التكامل بين مختلف الفاعلين في المجتمع. لذلك ما فتئت تؤكد على استثمار الدور المحوري المنوط بوسائل الإعلام، إلى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني، كقوة اقتراحية وضاغطة وآلية للمرافعة ومنبر للتأثير على مراكز القرار.

وتعتبر الهيئة، في هذا السياق، الصحافة الاستقصائية على وجه خاص، بمثابة قناة غير رسمية للتشكي والتبليغ عن أفعال الفساد، يلجأ إليها المواطنون ضحايا أو شهود على أفعال الفساد لإيصال التعسفات التي قد يكونون تعرضوا لها خلال معاملاتهم مع الإدارات العمومية وغيرها، مما يمكن سلطات إنفاذ القانون من توسيع قنوات ضبط ومتابعة أفعال الفساد، كما يعزز إمكانيات تفعيل الهيئة الوطنية لمهمتها في التصدي التلقائي لأفعال الفساد من باب «ما يصل إلى علمها». وهو ما يدعوها إلى الاهتمام بتعزيز دور وسائل الإعلام في محاربة الفساد بالتذكير، من جهة، بالمعايير والأدبيات الدولية في هذا المجال، وأيضا بتقديم توصيات تروم تطوير الصحافة الاستقصائية بالمغرب باتجاه إذكاء الدينامية الضرورية في جهود مكافحة الفساد، ومن أجل جعلها مؤثرة، وسندا أساسيا في البناء الديمقراطي وفي التنمية، وبالتأكيد في مكافحة الفساد الذي يمثل أحد أكبر العوائق أمامهما.

وفي هذا الاتجاه، قدمت الهيئة الوطنية، مجموعة من التوصيات يمكن إيجازها كما يلي:

1. تعزيز حرية الصحافة والنشر، أولا بتقوية تنزيل واحترام المبادئ الدستورية، وتدقيق المقتضيات القانونية لضمان شروط ممارسة هذه الحرية بما يسمحُ للصحفيين بإنجاز مهامهم بمهنية ويقوي إحساسهم بأنهم شركاء، من موقع المواطنة، في محاربة الفساد. وثانيا، باحترام تطبيق القانون المنظم للمهنة خاصة ما يتعلق بالحصول على المعلومات وبالعقوبات المرتبطة بممارسة المهنة.

2. تفعيل القانون المتعلق بالحصول على المعلومات، لتمكين الصحفيين من المعلومات التي تمثل منطلق عملهم. فبالرغم من أن الصحافة الاستقصائية هي صحافة العمق التي تذهب أبعد من المعلومات المتاحة، إلا أن هذه الأخيرة قد تساعد الصحفيين الاستقصائيين في بناء فرضياتهم والشروع في تحقيقاتهم، كما من شأنها، أثناء البحث، تأكيد تلك الفرضيات أو نفيها.

3. اعتبار المنابر الإعلامية قناة غير رسمية، مفتوحة أمام المواطنين والمواطنين، للتبليغ الذي يمثل إحدى الآليات الأساسية لكشف أفعال الفساد، مع الاعتداد بمضمون المعلومات المطروحة وبمدى تضمنها لادعاءات معقولة بالاشتباه، مع افتراض حسن النية في المبلغ، حيث، إن اقتضى الأمر، لا تكون هناك متابعات إلا إذا ثبت أن المعلومات والتبليغات خاطئة أو تنطوي على ادعاءات كيدية.

4. تشجيع المقاولات الصحفية على بناء نموذج اقتصادي متحرر من هيمنة الرأسمال ومن تأثيره على استقلالية وموضوعية العمل الصحفي، ويمكن أن يأخذ ذلك التشجيع أشكالا مختلفة حسب الحالة.

5. إيلاء أهمية لمجالي التكوين الأساسي والتكوين المستمر فيما يخص الصحافة الاستقصائية، خاصة أن المشتغلين في قطاع الإعلام ليسوا، في كثير من الحالات، من خريجي المعهد العالي للإعلام والتواصل أو من الحاصلين على إجازات مهنية في مجال الإعلام والصحافة.

6. نشر كتب حول القضايا التي اشتغلت عليها الأجيال السابقة لتشكل مراجع للصحفيين الشباب، ومساهمة الصحفيين الذين كانوا وراءها في مجهود التكوين والتأطير، لأن تطور الصحافة الاستقصائية بالمغرب يحتاج إلى تراكم الممارسة، وإلى تعاقب أجيال من الصحفيين الاستقصائيين وإلى «نقل المعرفة» من جيل لآخر في إطار تجديد دماء الجسم الصحفي؛

7. تشجيع التعاون والتنسيق بين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للنهوض بالصحافة الاستقصائية في القضايا ذات الأهمية المجتمعية البالغة، ومنها ما يتعلق بالفساد.

مقدمة

مقدمة

إن الوظيفة الأساسية للصحافة هي الإخبار. ويتطلب النهوض بهذه الوظيفة القيام بجمع المعلومات والأخبار بكل الوسائل المتاحة، ثم نقلها إلى الجمهور عبر الوسائط المخصصة لذلك. لكن هذه الوظيفة عرفت عبر التاريخ تحولات جذرية تبعا للتحولات التي شهدتها الأدوات والوسائل المستخدمة لجمع المعلومات والأخبار وإيصالها إلى الناس، وكذلك تبعا للتحولات التي عرفتها حياة الناس أنفسهم وتعقدها، مما أسفر من جهة عن تباينٍ في نوعية الأخبار التي تطلبها كل فئة داخل المجتمع الواحد، وعن تعددٍ في مصادر المعلومات من جهة أخرى، وأيضا عن تنوعٍ في وسائل الإعلام وتنافسها، وتعدد ارتباطاتها وانحيازها إلى أطراف دون غيرها.

مع تكاثر المعلومات والأخبار والتنافس والتدافع بين مكونات المجتمع واستغلال كل ذلك في السعي للهيمنة أو السلطة أو الربح أو لغيرها من المكاسب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، برزت أكثر إلى الواجهة ضرورة التأكد من صحة المعلومات وتدقيقها قبل عرضها على الناس على أنها تقدم صورة حقيقية عما يعتمل داخل المجتمع. وانتقلت الصحافة من وظيفتها الإخبارية إلى وظائف أخرى حيث صارت بقوة الواقع في خدمة فئات وجماعات وتيارات من القوى المتدافعة سواء سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا. فإذا كانت الغاية المستهدفة من قبل هذه الفئات والجماعات هي التأثير على الرأي العام وعلى اختياراتهم، فقد نتج عن هذا التطور تعدد الآراء واختلاف وجهات النظر، بما يسمح للناس بالقيام بالاختيارات التي تناسبهم بناء على تحليلهم لهذه الآراء والمعلومات والتحليلات المتنوعة.

بيد أن أساليب هذا التدقيق نفسها، لم تعد كافية في ظل اضطرار أو نزوع الجماعات والأفراد أحيانا للتستر على بعض الحقائق التي لا يريدون، لسبب من الأسباب، أن تصل إلى الجمهور، إما لكونها تتعلق بممارسات غير مشروعة، أو خوفا من تأثير ذلك على مصالحهم وامتيازاتهم وسلطتهم، الأمر الذي ساهم في تطور نوع من الصحافة لا يكتفي فقط باستقاء المعلومات والمعطيات من المصادر الظاهرة والمتاحة، بل يذهب أبعد من ذلك باللجوء إلى طرق وأساليب قد يتشابه بعضها أحيانا مع تلك التي يعتمدها المحققون القضائيون. هذا النوع من الصحافة هو ما تم التوافق على تسميته ب»الصحافة الاستقصائية».

ومع أن هذا النوع من الصحافة كممارسة مهنية بدأت وفقا لبعض الدراسات في القرن 19 [1] إلا أن تطور وعي الناس بما يحدث حولهم وبالمستجدات التي تؤثر على حياتهم سلبا وإيجابا، وتطور وسائل التواصل والاتصال فرض في المقابل تطورا في مفهوم الصحافة الاستقصائية وأدواتها، وأثر ذلك على طبيعة انتظارات الرأي العام منها.

وقد ازدادت هذه الانتظارات تطلبا مع حدة بعض الظواهر التي باتت مع الوقت تترسخ كممارساتٍ يقوم بها أشخاص في مواقع المسؤولية العمومية لتحقيق مصالح خاصة في تناقض مع الغايات المتوخاة

1- في 1887 ادعت صحفية الجنون للدخول إلى مؤسسة للعلاج النفسي من أجل التحقيق في معلومات تتعلق بوحشية المعاملة هناك. تسبب التحقيق في إصلاح المؤسسة ومدها بميزانية أكبر. ونشرت بعد ذلك كتابا بعنوان «Dix jours dans un asile»، ويعتبر البعض هذا الموضوع بمثابة البدايات الأولى للصحافة الاستقصائية. الصحفية تدعى «إليزابيث جين كوشران» ولكنها اشتهرت باسمها المستعار «نيللي بلي».

مـن عملهـم وأدائهـم. ويشـكل الفسـاد بتجلياتـه المختلفـة أكـثر هـذه الظواهـر إثـارة بالنظـر إلى طبيعتـه الخفيـة والتـي تنخـرُ في صمـت أسـس التعاقـد بـين المواطنـين والمسـؤولين عـن تدبـير الشـأن العـام، سـواء كمعينـين في مناصـب إداريـة أو كسياسـيين في انتدابـات انتخابيـة.

وتنامـت حاجـة الـرأي العـام إلى الصحافـة الاسـتقصائية، انطلاقـا مـن مفهومهـا المسـتمد في الوقـت ذاتـه مـن وظيفـة الصحافـة الأساسـية في الإخبـار ومـن طريقتهـا في البحـث عـن هـذه الأخبـار ومـا وراءهـا، وتـم اعتبارهـا السـلطة الرابعـة الفعليـة مـن بـين الأجنـاس الصحفيـة الأخـرى، وذلـك بالنظـر لدورهـا الرقـابي الـذي لـه مفعـول الـردع في بعـض القضايـا.

ولمـا كان الفسـاد ظاهـرة مقلقـة وخطـيرة لأنهـا تمـس في الجوهـر منظومـة القيـم المجتمعيـة، بالإضافـة إلى تأثيرهـا عـلى مختلـف جوانـب الحيـاة العامـة بمـا في ذلـك حصـول المواطنـين عـلى حقوقهـم الأساسـية، وعـلى صرف المـال العـام، وعـلى أداء المؤسسـات بشـكل عـام، فقـد بـات في صلـب اهتـمام الصحافـة الاسـتقصائية. هـذا الاهتـمامُ هـو في الواقـع اهتـمام مبـاشر بحيـاة المواطنـين وإعـلاءٌ مـن شـأن حقهـم في المعرفـة أولا، ثـم ثانيـا في حيـاة كريمـة حيـث يتسـاوى الجميـع أمـام القانـون في مجالاتـه المختلفـة، ولهـذا يُنظَـر إلى الصحافـة الاسـتقصائية باعتبارهـا «صحافـة مواطنـة».

وبالرغـم مـن الأهميـة التـي تحوزهـا الصحافـة الاسـتقصائية، إلا أن حضورهـا يبقـى متفاوتـا عـبر العـالم، ذلـك أن انتعاشـها وازدهارهـا مرتبـط بتوفـر مجموعـة مـن المقومـات التـي بدونهـا لـن يكـون بإمكانهـا، حتـى وإن وجـدت، القيـام بوظيفتهـا عـلى النحـو الأمثـل.

في هـذا الإطـار تبـدو الـدول التـي يفـترض أنهـا تتمتـع ببيئـة ديموقراطيـة بمـا في ذلـك الـدول التـي تتصـدر مـؤشر حريـة الـرأي والتعبـير واحـترام حقـوق الإنسـان أكـثر اسـتيعابا لهـذا النـوع مـن الممارسـة الصحفيـة مقارنـة مـع الـدول التـي تنحـو أنظمتهـا السياسـية إلى التحكـم وهيمنـة البعـد الأمنـي خاصـة التـي تتذيـل هـذه المـؤشرات. ففـي بيئـة مثـل هـذه، تـؤدي التحقيقـات التـي ينجزهـا الصحفيـون الاسـتقصائيون، في الغالـب، إلى حـدوث تغيـرات عـلى مسـتويات متعـددة، مثـل تغيـير توجهـات السياسـات العامـة المعنيـة بتلـك التحقيقـات، أو إلى اسـتقالة المسـؤولين المعنيـين أو اسـتقالة الحكومـات بأكملهـا، أو أيضـا إلى تصويـت عقـابي عـلى الأحـزاب التـي تتحمـل المسـؤوليات العموميـة. ذلـك أن الصحافـة الاسـتقصائية تؤثـر عميقـا في الـرأي العـام وفي تمثلاتـه للقضايـا المجتمعيـة، خاصـة بعـد الاطـلاع عـلى حقائـق أو معلومـات ظلـت غائبـة عنـه أو مخفيـة عمـدا.

وقـد اعتمـدت الدراسـات التـي اهتمـت بالصحافـة الاسـتقصائية عـلى هـذا المعطـى الأخـير في تعريفهـا الـذي سـيتم التفصيـل فيـه لاحقـا. وهـو تعريـف يمكـن اختزالـه في أنهـا صحافـة تسـعى لكشـف معلومـات وقضايـا تـم إخفاؤهـا بشـكل متعمـد مـن قبـل جهـة مـا حتـى لا تصـل إلى الـرأي العـام.

ومـا مـن شـك في أن دور الصحافـة الاسـتقصائية صـار في الوقـت الراهـن مـع تطـور وسـائل النـشر، خاصـة مـع مواقـع التواصـل الاجتماعـي، أكـثر أهميـة لاعتبـارات منهـا حجـم المعلومـات التـي يكـون المواطـن (الـرأي العـام) معرضـا لهـا بشـكل يومـي وخـلال الثانيـة الواحـدة مـن الزمـن، وتشـظي هـذه المعلومـات أحيانـا، بمعنـى أنهـا تصـل مجـزأة عـن قصـد أو غـير قصـد، ومـن خـلال قنـوات مختلفـة ومتنوعـة يتـم عـبر كل

واحدة منها تمرير جزء من المعلومة باعتبارها الحقيقة بحيث تكون لكل قناة روايتها الخاصة، ثم كذلك انتشار المعلومات والأخبار الزائفة التي تنتشر حسب خبراء التواصل بشكل أسرع من المعلومات الحقيقية[2]. وبناء على ذلك يكون دور الصحافة الاستقصائية، من بين أدوارها الأخرى، هو مساعدة الناس على تجاوز هذه المعضلة بأن توفر لهم المعلومات الدقيقة والموثقة، بخصوص قضايا تهمهم وتهم مصالحهم.

وإذا كانت الحاجة إلى الصحافة الاستقصائية ملحة بالنسبة لمستهلكي الأخبار من أجل الاطلاع على خبايا تدبير شؤونهم من قبل المسؤولين العموميين، وعلى بعض الممارسات المنافية للأخلاقيات التي يقوم بها هؤلاء أو تقوم بها شركات تبحث عن الربح بأي ثمن، أو شخصيات نافذة لتمكينها من امتيازات ومصالح وأفضلية في مجال من المجالات، فإن مهنة الصحافة نفسها في حاجة إلى هذا الجنس الصحفي لتأمين استمراريتها في ظل التراجع الذي يعرفه الإقبال على المنشورات الإعلامية لأسباب تتراوح بين فقدان الثقة (من طرف المستهلكين) في المنتوج المعروض عليهم، ومنافسة الصحافة (غير المؤطرة أو غير النظامية) التي يمارسها الأفراد من خلال المدونات الشخصية وعبر مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية، والتي صارت تمثل مصدرا من مصادر الأخبار للإعلام التقليدي بغض النظر عن صحة ودقة ما ينشر فيها.

لهذا تبدو الصحافة الاستقصائية مهمة من العديد من الزوايا. فمن شأنها المساهمة في إنقاذ مهنة الصحافة ووسائل الإعلام عموما من الأزمة التي تعاني منها، كما أنها عينٌ من عيون الرأي العام على ممارسة السلطة وتدبير الشأن العام وما يرتبط بذلك من طرق وأوجه صرف المال العام، ومن الممارسات التي تدخل في إطار الفساد الذي يتفاعل في الخفاء بعيدا حتى عن آليات الرقابة القانونية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للصحافة الاستقصائية أن تساهم في يقظة السلطة القضائية، وتدفعها، في إطار الصلاحيات المخولة لها، لإطلاق التحقيقات والمتابعات في القضايا التي تتم إثارتها ومعالجتها، كما يمكنها أن تساعد الناخبين في اختياراتهم عندما يتعلق الأمر بالعمليات الانتخابية من خلال التحقيقات التي تكشف من خلالها حقيقة المنتخبين وممارساتهم خاصة السلبي منها والمنافي لأخلاقيات المسؤولية الانتدابية وللتعاقد المبرم بين المواطنين وممثليهم.

إن اضطلاع الصحافة الاستقصائية بهذه الأدوار المهمة في الرقابة وفي تعزيز المساءلة الاجتماعية لا ينبغي، مع ذلك، أن يصرف الانتباه عن المحاذير التي يمكن أن يقع فيها بعض الصحفيين الاستقصائيين، كما يحدث في كل المجالات، لأسباب مختلفة بشكل قد يجعل هذا النوع من الممارسة الصحفية مسخرا بكيفية كيدية أو لتصفية حسابات بما فيها السياسية.

انطلاقا من هذه الخلفيات مجتمعة، وبالرغم من قلة أو شبه غياب للأدبيات المتعلقة بالموضوع وطنيا، يتوخى هذا التقرير رصد واقع الصحافة الاستقصائية بالمغرب وآفاقها، خاصة في ظل المقتضيات

2- ينظر ما ورد في رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي «الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة» نقلا عن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الذي كشفت أن الأخبار الزائفة تنتشر بوتيرة تزيد بستة أضعاف مقارنة بالمعلومات الحقيقية.
كما ينظر أيضا «إعلان مشترك بشأن حرية التعبير والأخبار الزائفة والتضليل والدعاية» الذي أصدره المقرر الأممي الخاص بحرية الرأي والتعبير بتاريخ 3 مارس 2017 الذي عبر فيه عن القلق من الانتشار المتزايد للأخبار الزائفة ومن استعمالها لتضليل السكان

الدستورية والقانونية فيما يتعلق بضمانات حرية التعبير والصحافة وتكوين الجمعيات والتعددية السياسية والإعلامية. بيد أنه توخيا لأن يكون التقرير شاملا، فسيتم في الجزء الأول منه استعراض بعض الجوانب المرتبطة بالصحافة الاستقصائية في العالم عموما وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة إلى تقديم بعض التعريفات التي حاولت تحديد ماهية الصحافة الاستقصائية وأدوارها، وكذلك استحضار بعض القضايا التي أثارتها الصحافة الاستقصائية وكان لها تأثير على مجرى الأحداث وعلى السياسات التي تناولتها في تحقيقاتها وكشفت عن الاختلالات التي شابتها.

ولأن الصحافة الاستقصائية تصنف كأحد العناصر الأساسية لكشف الفساد، بل إن الفساد يشكل موضوعا أثيرا عند الصحفيين الاستقصائيين عبر العالم، وهو المدخل الذي من خلاله تهتم الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربة بهذا الموضوع، فإن التقرير سيتضمن أيضا توصيات من شأنها تشجيع هذا الجنس الصحفي المهم وتمكين الصحفيين المغاربة من المهارات الكافية التي ستجعل منهم مساهمين في ورش مكافحة الفساد بالمغرب، وذلك في إطار تكامل الأدوار الذي ما فتئت الهيئة تؤكد عليه بين مختلف المتدخلين المؤسساتيين والمجتمع المدني والمواطنين والإعلام.

وقد سعت الهيئة لإشراك عدد من الصحفيين المغاربة باستقاء آرائهم من خلال استمارة تم توجيهها إلى عينة تشمل 200 صحفي (من بينهم 55 صحفية) ممن يهتمون بمجال مكافحة الفساد ويواكبون بانتظام عمل الهيئة وأنشطتها سواء بالتوصل بمراسلاتها، أو بالحضور لأنشطتها أو بإجراء حوارات مع رئيسها، أي أنهم على معرفة بالهيئة وصلاحياتها. ويشتغلون في مختلف وسائل الإعلام، المكتوبة الورقية والإلكترونية والسمعية البصرية، وباللغات العربية والأمازيغية والفرنسية.

ومن أجل أن يكون للتقرير وخلاصاته الأثرُ على واقع الصحافة الاستقصائية، فقد تم إدراجه ضمن مشروع متكامل يروم النهوض بهذا الجنس الصحفي ويتضمن دورات تكوينية منتظمة لتقوية قدرات الصحفيين المغاربة في هذا المجال، بالإضافة إلى إصدار دليل للصحافة الاستقصائية في قضايا الفساد، بما سيقوي دورها إلى جانب الفاعلين الآخرين في ورش مكافحة هذه الظاهرة ببلادنا.

I - الصحافة الاستقصائية : الأهمية والمفهوم

تتجاوز الحاجة إلى الصحافة الاستقصائية الحاجة إلى الإخبار، خصوصا أن الفعل الاستقصائي لم يعد حكرا على وسائل الإعلام، بل توزع بين هذه الأخيرة والوسائل الجديدة للتواصل والاتصال بسبب التطور الذي عرفته التكنلوجيا في هذا المجال، والتي وفرت للأفراد (العاديين) قنوات للتعبير من جهة عن آرائهم ومشاكلهم ومطالبهم، ومن جهة أخرى لنقل الأخبار والأحداث وتفاعلاتها وتداعياتها وقت حدوثها ومن الميدان مباشرة.

وتزداد حاجة الرأي العام أكثر فأكثر إلى الصحافة الاستقصائية لأنها، حسب تصنيف الكثير من الدراسات، بمثابة حارس للديمقراطية ولقيم النزاهة ولحقوق الإنسان. فهي، من خلال عملها، تدافع، بشكل قد يبدو غير مباشر، عن المصلحة العامة عبر تتبع الخيوط المتشابكة والمعقدة للقضايا التي تثير شبهات في نظر الرأي العام، وتكشف بالتالي عن ممارسات الفساد وتحدد الأشخاص المفترض أنهم معنيون بتلك الممارسات وتساهم في تمكين السلطات الموكول إليها إنفاذ القانون من الكشف عن الممارسات الفاسدة، والمتابعة والعقاب إذا ثبتت صحة المعطيات المنشورة. وهو ما يعطي لعملها نوعا من الأثر الردعي لأفعال الفساد.

تقدم الصحافة الاستقصائية للمواطنين، بالإضافة إلى ذلك، معلومات ومعطيات تساعدهم على تقييم أداء الفاعلين السياسيين المنتدبين للمهام التمثيلية المختلفة، وللوعود التي بنوا عليها برامجهم الانتخابية، وتمكنهم بالتالي من تحديد اختياراتهم الانتخابية إبَّان المواعيد المقبلة. ويمكن التأكيد على هذه الفكرة، على سبيل التمثيل، من خلال رأي منظمة الاتحاد الأوربي للحريات المدنية (منظمة غير حكومية) التي ترى أن الصحافة الاستقصائية «تحمي الديمقراطية بشكل يومي، وتكشف عن السلوك السيئ أو التجاوزات بمجرد وقوعها. وتساهم، من خلال إعلام المواطنين، في حماية نزاهة الانتخابات وتعزيز الديمقراطية على المدى الطويل».[3] وأن «مجرد وجود الصحافة الاستقصائية في بلد هو مؤشر على أن الديمقراطية في صحة جيدة. فعندما يكون بإمكان الصحفيين إجراء تحقيقات بحُرية حول السياسيين والشركات، فهذا يعني أن البلد لديه صحافة مستقلة قوية».

وتسعى الصحافة الاستقصائية حسب هذه المنظمة للإجابة على أسئلة مزعجة للسياسيين منها «هل يخضع هؤلاء للقانون؟ وهل المال العام ليس عرضة للاختلاس؟ وهل تؤثر اللوبيات في توجيه العملية التشريعية وجعلها في خدمة مصالحها؟» وغيرها من الأسئلة المرتبطة بتدبير الشأن العام.

كما أن هناك تحليلات أخرى تتقاطع وتتكامل مع التحليل السابق تربط بين الصحافة الاستقصائية وتحقيق التنمية. وفي هذا السياق ورد في «دليل صحافة استقصائية من أجل التنمية»[4] الذي أعدته مؤسسة فريديريك إيبرت (مكتب مصر): «أن الصحافة الاستقصائية تعد أحد أهم وسائل التغيير وأدواته، وأحد أهم وسائل الرقابة ونشر قيم الشفافية والنزاهة والحكامة وقيم المحاسبة وديمقراطية الإدارة ورشدها، وهي القيم والمتطلبات الأساسية التي لا بد أن ترتكز عليها أي محاولة حقيقية للإصلاح، وأي جهود وطنية تصبو إلى التغيير والنهوض والارتقاء بالمجتمع ومؤسساته وهيئاته».

3- Le journalisme d'investigation : définitions, exemples, impacts sur la démocratie : https://www.liberties.eu/fr/stories/watchdog-journalism/43959

4- «دليل صحافة استقصائية من أجل التنمية»، مؤسسة فريديريك إيبرت (مكتب مصر) 2016

وتشكل هذه العناصر التي تصب في مكافحة الفساد مداخل أساسية للتنمية التي تقتضي، حسب المؤسسة، «خلق مناخ ملائم ومواتٍ للتغيير، وخلق رأي عام مساند لتوجهات الإصلاح»، بهدف تحقيق التنمية، وهو هدف غير مُتَأَتٍّ إلا بمشاركة كل القوى الحية داخل المجتمع. لهذا استحضر معدو الدليل المذكور دراسة لليونسكو حول الدور التنموي للإعلام (عموما) تم التأكيد فيها على أن «لوسائل الإعلام دورًا مهمًا في عملية التنمية، ليس فقط من خلال نشر الوعي والثقافة وتحقيق حالة الوفاق الجماعي حول المشروعات وخطط التنمية المطروحة، وإنما من خلال تعزيز مشاركة المواطنين سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، ومن خلال ممارسة الدور الرقابي والنقدي على سياسات وخطط التنمية ومدى ارتباطها بأولويات الجماهير».

إن دورا بهذا القدر من التأثير يتجاوز حجم الوظيفة الإخبارية التقليدية لوسائل الإعلام والصحافة، على أهميتها، لأن المواطنين في حاجة أكثر لفهم الأحداث ومعرفة خبايا تدبير شؤونهم العامة، وهو ما تساهم فيه بشكل كبير الصحافة الاستقصائية عبر توفير تحليلات معمقة ومعلومات موثقة.

بل إن أهمية الصحافة الاستقصائية تتضاعف في سياق التحولات التي يعرفها العالم فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصال والتواصل التي ساعدت بالتأكيد على نشر المعلومات والأخبار، وهو أمر إيجابي مبدئيا، لكنها أدت من جانب آخر إلى انتشار واسع للأخبار الزائفة والمعلومات الملفقة التي تعمل على تضليل المتلقين وتقوض بالتالي أسس المشاركة السليمة للمواطنين، ولا توفر الأرضية الملائمة للمساءلة. وتكون هذه المعلومات أكثر ضررا وخطورة إذا كانت بشكل ممنهج وموجهة بالأساس للتغطية على وقائع لا يراد لها أن تظهر أو لتعويمها وسط محيط من المعلومات المتضاربة يكون معها من المستحيل على المواطنين فرز الصحيح منها والمضلل، وأحيانا يتم اللجوء إلى الأخبار الزائفة في الدعاية والدعاية المضادة إما لمحاولة إعطاء المصداقية لأشخاص ومؤسسات وسياسات وإما لإسقاط هذه المصداقية، بحيث يجد المواطنون أنفسهم تحت وابل من الأخبار يجعلهم عاجزين عن الفهم.

لذلك، ذهبت بعض الدراسات إلى إضفاء أبعاد أخرى على وظيفة الصحافة الاستقصائية ترسيخا لأهميتها في خدمة مصلحة المجتمع، فتحدثت عن الدور المواطن[5] لهذا النوع من الصحافة، وهو ما يكسبها من جهة ثقة المواطنين التي تراجعت وفق المؤشرات المهتمة بقياس الثقة، ويدفعها من جهة أخرى إلى بذل مزيد من الجهود للاقتراب أكثر فأكثر من هؤلاء عبر معالجة المواضيع والقضايا التي تشغلهم وأيضا عبر تجويد المنتوج الإعلامي المقدم لهم، ثم عبر إشراكهم بالاعتناء بالمعلومات التي ينتجونها أو الإشارات التي تصدر عنهم بخصوص مطالبهم ورغبتهم في معرفة ما يجري حولهم، خاصة أن الوسائل التكنولوجية الجديدة مكنتهم من تصريف هذه المطالب، كما مكنتهم، أفرادا أو جماعات منظمة في إطارات مدنية، من إمكانيات القيام بأنفسهم بالبحث والتنقيب والتقصي.

1- تعريف الصحافة الاستقصائية

إن تعريف الصحافة الاستقصائية تتحكم فيه مجموعة من المحددات قد لا يكون من الممكن حصرها بشكل نهائي. وتتمثل هذه المحددات على سبيل التمثيل في الأدوار التي تقوم بها، وفي تلك المنتظرة منها، وأيضا في خلاصات تجارب الممارسين لهذا النوع من الصحافة وطريقة بحثهم عن المعلومات

5- Le journalisme d'investigation au Maroc : A la recherche de l'identité perdue
https://revues.imist.ma/index.php/FLS/article/view/30760

والمعطيات، كما تتمثل في جوهر العملية الاستقصائية وما يرتبط بها من تجميع المعلومات وتمحيصها وطريقة تقديم التحقيق إلى المتلقي.

إن تعدد المحددات، أدى إلى صياغة تعريفات تختلف في بعض الجزئيات لكنها تتكاملُ بالاتفاق حول الغاية التي تروم الصحافة الاستقصائية تحقيقها، وهي كشف معلومات تهم قضايا تشغل الرأي العام تم إخفاؤها، في المجالات المختلفة، وتمحيصها والتأكد من الوقائع المرتبطة بها. إلا أن تعريفا جامعا مثل هذا لا يمنعُ تأويلا مخالفا يقول إن «الصحافة الاستقصائية» غير موجودة[6] بشكل مستقل، لأنها في كل الأحوال صحافة تبحث عن المعلومة وتدققها ثم تنشرها، وهذا ما يفترض أن تقوم به الصحافة في العادة.

وتتضمن عبارة «الصحافة الاستقصائية» في ذاتها عنصرا لتعريف ماهيتها. فالاستقصاء هو البحث في موضوع معين من أجل استجلاء تفاصيله وخلفياته، ومعرفة خباياه. وبالتالي فإن هذا النوع من الصحافة يتحرى في القضايا التي تشغل الرأي العام من أجل تنوير هذا الأخير ومده بالمعلومات الموثقة التي يحتاجها لمساءلة المسؤولين عن تدبير الشأن العام. وتشكل قضايا الفساد موضوعا يكاد يكون مفضلا لدى الصحفيين الاستقصائيين لحساسيته الكبيرة، ولتأثيره السلبي على التنمية وعلى التمتع بالحقوق الأساسية.

بيد أن المهنيين الممارسين ينظرون إلى مهنتهم في أبعاد تتجاوز الدلالة اللفظية، من خلال ربطها بالأدوار التي تقوم بها، والآليات والتقنيات التي يلجؤون إليها لإنجاز تحقيقاتهم وأيضا طريقة صياغة مقالاتهم ونشرها. وفي هذا السياق ورد في مجلة « دفاتر الصحافة» [7]، أن الصحافة الاستقصائية تنطوي على بعد أخلاقي يميزها بالضرورة، لأن المقاولة الصحفية تدعو الجمهور إلى تبني خلاصات ما توصلت إليه في تحقيقها، مما يلقي عليها مسؤولية أخلاقية في أن تحرص على أن تكون لديها الأدلة الكافية الموثقة بشأن القضية موضوع التحقيق، لأن ما تعرضه وتدعو الجمهور إلى تبنيه تترتب عنه عواقب وخيمة، سواء على سمعة الأشخاص المعنيين أو على مجرى الأحداث المرتبطة به، وبالتالي على خيارات الجمهور وعلى تمثلاتهم لما وصل إليهم عبر التحقيق.

ويمكن، فضلا عما ورد في المجلة المذكورة، الحديث عن مسؤولية قانونية أيضا، ذلك أنه في الحالة المعاكسة قد يجد الصحفيون أنفسهم ومعهم المقاولات التي يشتغلون لحسابها في مواجهة تهم القذف والتشهير إذا لم يتمكنوا من إثبات صحة المعطيات التي تم نشرها.

استكمالا لهذا الرؤية، فإن الصحافة الاستقصائية، حسب التحليل ذاته، لا تهدف إلى تقديم المعلومات والمعلومات المضادة، أو الرأي والرأي الآخر حول قضية معينة، بل أبعد من ذلك تسعى لتحديد ما هو «الصحيح وما هو الخاطئ» في هذه القضية التي تعتبر في نظر الصحفي الاستقصائي «لغزا يحتاج إلى توضيح».

6 - Le journalisme d'investigation n'existe pas
https://larevuedesmedias.ina.fr/le-journalisme-dinvestigation-nexiste-pas

7 - Cadrage et déontologie : la présentation de l'information comme indicateur de biais
https://cahiersdujournalisme.org/V2N3/CaJ-2.3-R097.html

يمكن اعتبار التعريفات الأخرى المقدمة من ممارسين وباحثين في المجال الإعلامي تنويعات وتكملات للأفكار الواردة في الفقرتين السابقتين. هذه التعريفات يمكن تجميعها في اعتبار الصحافة الاستقصائية تسعى لكشف المناطق الخفية لقضايا تشغل الرأي العام وتؤثر على سير الحياة المجتمعية، سواء كان هذا الإخفاء مقصودا أم لا، وإن كانت القناعة المترسخة التي تحرك الصحفيين الاستقصائيين هي أن المسؤولين وذوي السلطة والنفوذ هم من يعمد في الغالب إلى حجب المعلومات عن الجمهور للتغطية عن ممارسات تتنافى مع القوانين الجاري بها العمل، ويحققون من ورائها مكاسب ومصالح خاصة، أي باختصار للتغطية عن الفساد الذي يمارسونه خلال قيامهم بمهامهم. بمعنى آخر هي صحافة لا تكتفي فقط بتقصي الأخبار وتحليل ظاهرها، بل تذهب إلى العمق وتطرح بالإضافة إلى الأسئلة الخمسة التي تؤطر عمل الصحافة (من؟ وماذا؟ ومتى؟ وأين؟ ولماذا؟) سؤالا سادسا هو (كيف؟).

لإضاءة هذه النقطة أشار «مارك هنتر» و»نيلز هانسون « في التعريف الذي قدماه في كتاب «على درب الحقيقة، دليل أريج للصحافة الاستقصائية العربية» [8] إلى أن هذه الصحافة تعمل على «كشف أمور خفيّة للجمهور – أمور إما أخفاها عمداً مسؤول في السلطة أو اختفت صدفة خلف رُكام من المعلومات.»

ويضع مؤلفا الكتاب الحدود بين هذا النوع من الصحافة وصحافة الخبر (يسميانها الصحافة التقليدية) بالإشارة إلى طريقة اشتغالهما، «فالصحافة الاستقصائية تتطلب استخدام مصادر معلومات ووثائق سرية وعلنية، بينما تعتمد التغطية الإخبارية التقليدية بصورة عامة - وأحيانا كليّاً – على مواد ومعلومات يوفّرها آخرون (في الشرطة والحكومات والشركات العامة والخاصة ... إلخ). وتعتمد أيضا على جمع ردود فعل متعددة حيالها. وعلى العكس من ذلك، تعتمد التغطية الاستقصائية على مواد جُمعت أو استُقيت بمبادرة شخصية من الإعلامي». وهذا الاستقصاء لا يتوخى الصحفي من خلاله عرض وجهات نظر أو معلومات وردود أفعال بل إثبات فرضية انطلق منها، مثل الاشتباه في وجود فسادٍ في إدارة معينة أو في وجود أنشطة تجارية منافية للقانون أو ظاهرة من الظواهر الطبيعية أو العلمية تحتاج إلى إلقاء الضوء عليها لأنها مصدر قلق للرأي العام أو تثير لديه تساؤلات.

ويرى بعض الباحثين أن الصحافة الاستقصائية تعتبر، بالنظر خاصة إلى المخاطر التي يواجهها الصحفيون «المنقبون على الفساد»، كما يطلق عليهم، «أعلى مراتب المهنة الإعلامية» وأصعبها في الوقت نفسه. ذلك أن اشتغالها على مواضيع حساسة مرتبطة بشخصيات في مناصب مسؤولية أو لهم نفوذ في مجال من المجالات كالأعمال أو السياسة يثير، في البيئات غير المساعدة، حفيظة هؤلاء ويدفعهم أحيانا للانتقام الذي تبقى أخف درجاته متابعة الصحفيين أمام القضاء، وأقصاها التصفية الجسدية.

وكختام لهذا المحور المتعلق بتعريف الصحافة الاستقصائية، يورد الصحفي الفلسطيني محمد أبو قمر إشارة مهمة إلى ماهيتها من خلال ما ينبغي أن يكون خطوة لاحقة، وذلك في موقع «مجلة الصحافة» [9] لمعهد الجزيرة للإعلام. يقول «إن التحقيق الاستقصائي بمثابة بلاغ للنائب العام للتدقيق في القضية

8 - «على درب الحقيقة، دليل أريج للصحافة الاستقصائية العربية»، 2017

9 - الصحافة الاستقصائية أو ثمن مراقبة السلطة

https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1222

واستكمال التحقيق في تجاوزات وشبهات فساد وحوادث يقف خلفها أناس يعملون في الخفاء، إثر تمكن الصحفي الاستقصائي من سبر الأغوار وتتبع قضايا لم تكن لتخرج عن سريتها لولا جهوده الميدانية، وبحثه الصعب في الملفات والوثائق التي أراد لها البعض أن تبقى طي الكتمان».

2- مقومات وجود ونجاح الصحافة الاستقصائية

قبل التطرق إلى الجوانب التي تسمح للصحافة الاستقصائية بالتطور، فإن من الأسباب الأساسية لظهورها، سواء في بداياتها أو في مجتمع من المجتمعات الراهنة، وجود ما يثير الريبة والشك في ممارسة المسؤوليات والمهام الإدارية أو الانتخابية أو في العلاقة بين الفئات المجتمعية المختلفة. وغالبا ما تأتي، تبعا لذلك، نتيجة حاجة الرأي العام للمعرفة، لأن عدم اطلاع الناس على المعلومات التي تهم تدبير شؤونهم يغذي لديهم الشكوك بشأن سلامة أوجه صرف ميزانية الدولية وإنجاز المشاريع التنموية التي يمكنها أن تؤثر إيجابا على حياتهم. ومع أهمية ما تم ذكره، فإن الحاجة إلى المعرفة قد تمتد لتشمل أمورا أخرى من قبيل العلاقات الدولية لحكوماتهم والعوامل التي تتحكم في القرارات التي تُتخذ باسمهم في هذا الاتجاه.

في غياب الوضوح والشفافية، تكون الصحافة الاستقصائية بالنسبة للمواطنين بمثابة الملاذ المتبقي لمدهم بما يوضح لهم الرؤية ويكشف لهم الحقيقة الموثقة. وتكبر أهمية الصحافة الاستقصائية بالنسبة للمواطنين، على الخصوص، عندما تتلكأ مؤسسات الرقابة في أداء مهامها سواء تعلق الأمر بالبرلمان أو القضاء أو المؤسسات الأخرى ذات المهام المماثلة. ولذلك يُنظر إليها في بعض الحالات باعتبارها المؤشر الذي «يحدد قوة ومكانة الإعلام (عموما) في مجتمع من المجتمعات» وأنها «السلطة الرابعة فعليا لأنها تقوم بوظيفة المراقبة» وتوفر للمواطنين أيضا إمكانية القيام بذلك، وهو الأمر الذي أهّلها لكي يُطلق عليها البعض اسم « الصحافة المواطنة».

وإذا كانت الصحافة الاستقصائية بهذا الشكل تعبيرا وجوابا في الوقت نفسه على حاجة ومطالب المواطنين بخصوص عدد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خاصة في ارتباطها بممارسات فاسدة، فإنها لا تنتعش إلا في بيئة ملائمة تتمتع بعدد من الخصائص والمزايا. ولعل ما سيتم إيراده لاحقا كلائحة أساسية، لكن غير نهائية، من عناصر البيئة المطلوبة هي ما يصنع الفرق بين الدول فيما يتعلق بوجود وتطور صحافة استقصائية تقوم بكامل أدوارها.

أولًا: بيئة سياسية ملائمة، وهي بيئة تتداخل فيها جملة من الأمور تؤطر الحياة في المجتمع. فالممارسة الديموقراطية في تدبير الحياة العمومية وفي تنظيم العلاقات بين الدولة ومؤسساتها من جهة والمواطنين من جهة أخرى، وفي توضيح الحقوق والواجبات، تعتبر محددا أساسيا. ذلك أن الأنظمة الديمقراطية تفرد حيزا واسعا لحرية التعبير والصحافة، يسمح للصحفيين بممارسة مهنتهم، بما في ذلك إنجاز تحقيقات استقصائية، دون خوف من المتابعات والملاحقات القانونية والقضائية، بشرط احترام الأخلاقيات المؤطرة للمهنة .

لهذا تبدو الصحافة الاستقصائية في الدول المصنفة كديموقراطيات عريقة أكثر حضورا وتطورا، وأيضا أكثر تأثيرا. وفي المقابل هناك انحسار لهذه الممارسة الصحفية في الدول التي لديها أنظمة لا تسمح

بحرية الرأي والتعبير أو تسمح بها بكيفية محدودة. لذلك فإن أهم ما ينبغي أن يتوفر كأرضية ملائمة لممارسة الصحافة الاستقصائية يتمثل في:

- إطار قانوني يضمن حرية الصحافة والتعبير، ويوفر للصحفيين الحماية القانونية الضرورية للعمل دون التعرض لضغوط من أي نوع باستثناء ما تفرضه ضوابط وأخلاقيات المهنة.

- إطار قانوني يضمن حرية الرأي للمواطنين والاختلاف والتعددية والحريات العامة والفردية، بما في ذلك إفساح المجال لوجود مجتمع مدني قوي ومؤثر، وتمكينه من المشاركة في تدبير الشأن العام بمختلف درجات المشاركة.

- إطار قانوني يقنن الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة مؤسسات الدولة. فبالرغم من أن العمل الاستقصائي للصحافة يلجأ إلى وسائله وآلياته الخاصة، إلا أن وجود هذا الإطار القانوني، يعتبر أمرا بالغ الأهمية للحصول على الأقل على العناصر الأولية للتفكير في مواضيع وقضايا يمكن أن تكون موضوع تحقيق صحفي.

- رأي عام واعٍ ونشيط وعلى قدر من التعليم يجعله مؤهلا لاستيعاب ما يتلقاه من معلومات ومعطيات وقادرا على التفاعل معها. وهذا العنصر مرتبط أشد الارتباط بالاختيارات المتعلقة بالتربية والتعليم، وما إذا كان التعليم موجها فعلا لبناء الإنسان وإذكاء وعيه بما حوله عموما، وبحقوقه وواجباته على وجه خاص، مما ينشر ويعزز التفكير النقدي في المجتمع.

بالرغم من أهمية هذه العناصر التي تعتبر من المؤشرات الكبرى على وجود ممارسة ديمقراطية في دولة ما، وتساهم في ظهور وتطور الصحافة الاستقصائية، فإن هناك آراء أخرى ترى أن الدول المصنفة بأنها غير ديمقراطية خاصة التي ترتيبها متأخر في مؤشرات الحقوق والحريات تؤدي من حيث لا ترغب إلى ظهور هذا النوع من الصحافة. فكما جاء في رسالة اليونسكو سنة 2017 «وصول الأنظمة الاستبداديّة إلى السلطة سيرفع من شأن الصحافة وذلك من خلال إبراز الحاجة لفصل الحقيقة عن «الوقائع البديلة»، والفصل بين «التقارير الزّائفة والتقارير الحقيقية» [10].

ثانيا: نموذج اقتصادي للمقاولة الإعلامية يضمن لها الاستقلالية. ذلك أن الاستقلالية تتجاوز التبعية في الخط التحريري لجهة من الجهات في الدولة، خاصة في الدول التي يُفترض أنها لا تمارس ضغطا أو وصاية على وسائل الإعلام، لتمتد إلى الاستقلال المالي الذي يبعد الصحافة عن تأثير الرأسمال والشركات التي تزودها بالإشهار الذي يشكل المصدر الرئيسي لمالية كبريات وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها ومجالات اشتغالها.

إذا كانت هذه الاستقلالية مهمة بالنسبة للعمل الصحفي اليومي، فإنها أكثر أهمية بالنسبة للعمل الاستقصائي الذي يهدف إلى كشف الحقائق بغض النظر عن الفاعلين المحتملين في إخفائها. وقد صارت مهددة في الوقت الراهن أكثر مع تراجع جمهور القراء والمشاهدين والمستمعين وانهيار المبيعات بسبب منافسة الجيل الجديد من وسائل التواصل، وهي وضعية لا تهدد الصحافة الاستقصائية فقط بل الصحافة في عمومها مما يفرض مجهودا مضاعفا أولا في العمل من أجل تقديم منتوج إعلامي

10 - رسالة اليونسكو العدد 2 يوليوز-شتنبر 2017

يشد الانتباه، وثانيا في إيجاد نموذج اقتصادي يضمن الاستقلالية ويقلص احتمالات التدخل في اختيارات التحرير، ويحد من الرقابة الذاتية التي قد يمارسها الصحفيون حرصا على عدم المسّ بالذين يمكنهم وقف تدفق موارد الإشهار على وجه خاص.

بناء على كل هذا، يمكن القول إن البيئة السياسية الملائمة والنموذج الاقتصادي الضامن للاستقلالية، ما هما إلا عنوانان كبيران يتفرعان إلى جملة من العناصر التي من شأن اجتماعها أن يؤدي إلى نشوء صحافة استقصائية قوية بإمكانها القيام بأدوارها في تنوير الرأي العام وفي مراقبة أداء الحكومات، وكشف الفساد.

3 - الحاجة إلى الصحافة الاستقصائية

تستمد الصحافة الاستقصائية أهميتها من الأدوار التي تقوم بها، أو المنتظرة منها، في القضايا التي تمثل الهواجس الكبرى للرأي العام في بلد من البلدان. ولقد سبقت الإشارة إلى أن من مقومات وجود الصحافة الاستقصائية في مجتمع ما أن يكون تدبير الحياة المشتركة قائما على قواعد الديمقراطية. بالمقابل ينظر إلى هذا النوع من الصحافة بمثابة حارس، بدوره، للديموقراطية ولديمومتها، لأنها تحرص، ولو بطريقة غير مباشرة، على إعادة الأمور إلى نصابها عندما تعمد إلى كشف التجاوزات المختلفة التي تخلّ بالعقد الاجتماعي المؤسس على المشاركة المستندة إلى المعرفة وإلى إتاحة المعلومات.

ومن النماذج التي يرى المهتمون بهذا الموضوع أن الصحافة الاستقصائية ساهمت في تعزيز الطريق إلى الديموقراطية وتثبيتها فيها، وإن كان كل شيء ينبغي النظر إليه في إطار من النسبية لا الاكتمال، ما حدث في أمريكا اللاتينية[11] خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين. ذلك أن الصحافة الاستقصائية حفزت على التغيير في تلك المنطقة من خلال «فضح الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والسلوكات غير السليمة، مما أسهم في تَعْزِيز ثقافة المحاسبة في الحكم ودعم الديمقراطيات الوليدة في القارة»؛ وينطبق الأمر نفسه حسب نفس المصدر على دولٍ في شرق آسيا حيث تغيرت الأوضاع فيما يتعلق بالممارسة الديموقراطية بفضل عمل الصحافة الاستقصائية.

أما بالنسبة للواقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فحسب ما أورده «يسري فودة» في مقدمة كتاب «على درب الحقيقة» المذكور سابقا «فالمسؤولون وأصحاب الشخصيات العامة، وهم أبرز الخاضعين عادةً للتحقيق الصحفي، صاروا أكثر وعيًا بطبيعة الصحافة الاستقصائية وأهدافها، حتى إذا لم يكونوا أكثر تعاونًا. وصار لتجاهل نتائج تحقيق معين ثمنٌ يفكرون الآن أكثر من مرة في مدى القدرة على تحمّله».

إن الصحافة بهذا الشكل، ومن خلال اختراقها للمسكوت عنه في تدبير الحياة العامة (انتخابات، أموال عامة، إصلاحات، اقتصاد) فهي تعطي الانطباع بما يسميه أحد الباحثين في الموضوع «الإيحاء بالتغيير»[12] الذي يلعب دور المحفز الذي يحرك المجتمع سواء للمطالبة بالتغيير أو دعمه، ذلك أن «كشف وسائل الإعلام عن الانحرافات في المجتمع يقود إلى تغيير توجهات الرأي العام من أجل المطالبة بالإصلاحات (...) والكشف عن المعلومات السرية المتعلقة بالأخطاء وانعدام العدالة في المجتمع، يؤدي إلى تحفيز

11 - أيُّ دور للصحافة الاستقصائية في تعزيز الممارسة الديمقراطية؟ محمد الراجي، (2017) مركز الجزيرة للدراسات

12 - الصحافة الاستقصائية، أطر نظرية ونماذج تطبيقية، الدكتور عيسى عبد الباقي (2013)

الـرأي العـام للدفـاع عـن حقوقهـم ومصالحهـم، فالمواطنـون الغاضبـون يطالبـون باتخـاذ إجـراءات تصحيحيـة، وبالتـالي يجـب أن يقـوم الساسـة بإصـدار القوانـين التـي تؤطـر الإصلاحـات»[13] .

في الكثـير مـن الحـالات، إن لم يكـن في أغلبهـا، تشـكل الإصلاحـات المتعلقـة بمكافحـة الفسـاد المدخـل الأسـاسي لباقـي الإصلاحـات. لأن الفسـاد يقـوض أسـس دولـة الحـق والقانـون، وهـي الأسـس التـي تقـوم عليهـا مختلف مجـالات الحيـاة داخـل المجتمـع، ولهـذا يشـكل الكشـف عـن الفسـاد الهـدف الأول للصحافـة الاسـتقصائية، بـل إن الاشـتغال عـلى أي ظاهـرة مـن الظواهـر في المجتمـع قـد يفـضي إلى اكتشـاف تفاعـلاتٍ للفسـاد فيهـا.

مـن هـذا المنظـور، يمكـن اعتبـار الصحافـة الاسـتقصائية أحـد الدعامـات الكـبرى لمكافحـة الفسـاد إلى جانـب القضـاء والمؤسسـات المكلفـة بهـذا الموضـوع والمجتمـع المـدني وعمـوم المواطنـين، ولـكي تلعـب دورهـا كامـلا تلـح منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة (OCDE) عـلى توفـر شروط أساسـية سـبقت الإشـارة إليهـا في المقومـات الضروريـة لظهـور وتطـور الصحافـة الاسـتقصائية بالإضافـة إلى حمايـة المبلغـين مثـيري الانتبـاه. وتعتـبر المنظمـة المقـالات الصحفيـة والربورتاجـات والتحقيقـات مصـدرا ثمينـا للمعلومـات لكنهـا غـير مسـتغلة بشـكل كاف، خاصـة في مجـال جرائـم الفسـاد العابـرة للحـدود[14] . ويمكـن تمديـد هـذا الاسـتنتاج ليشـمل أيضـا جرائـم الفسـاد داخـل الحـدود، حيـث يفـترض أن تكـون التحقيقـات الصحفيـة بشـأنها كـما تـم ذكـر ذلـك سـابقا بمثابـة «بـلاغ للنائـب العـام».

4 - قضايا فساد في الصحافة الاستقصائية

في الأدبيـات المتعلقـة بالصحافـة الاسـتقصائية يتـم التأكيـد عـلى أن الأمـر يتعلـق بمبـادرات شـخصية لصحفيـين شـغوفين بالتنقيـب عـن المعلومـات ولديهـم حساسـية كبـيرة تجـاه قضايـا ومواضيـع معينـة يقودهـم بالأسـاس حـس المواطنـة والرغبـة في تقديـم عمـل يصـب في المصلحـة العامـة. بيـد أن الأمـر تطـور مـع الوقـت إلى العمـل في إطـار تعـاون بـين مجموعـات مـن الصحفيـين خاصـة في الملفـات الكبـيرة التـي تتجـاوز الحـدود الوطنيـة وأحيانـا تشـارك في التحقيقـات منظـمات مـن المجتمـع المـدني، وهـو مـا يعطـي للتحقيقـات المنجـزة مـدى أوسـع للانتشـار ويزيـد مـن قوتهـا في التأثـير في الـرأي العـام عـبر العـالم. ومـن الأمثلـة المعروفـة في السـنوات الأخـيرة «أوراق بنـما» و«أوراق بنـدورا»، كـما تحـدث تقريـر منظمـة التعـاون والتنميـة في المجـال الاقتصـادي عـن «أونـا أويـل»، كقضيـة فيهـا شـبهات رشـوة عابـرة للحـدود تـم دفعهـا «نيابـة عـن شركات مختلفـة مـن بلـدان حـول العـالم، بمـا في ذلـك شركات مـن الـدول الأطـراف في اتفاقيـة منظمـة التعـاون والتنميـة في الميـدان الاقتصـادي بشـأن مكافحـة رشـوة الموظفـين العموميـين في المعامـلات التجاريـة الدوليـة»[15] .

عـلى مسـتوى الـدول فـإن الصحافـة الاسـتقصائية حـاضرة بقـوة في بلـدان مثـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وفرنسـا وفي بريطانيـا مـن خـلال الكشـف المتواصـل عـن قضايـا عـلى درجـة كبـيرة مـن الحساسـية لارتباطهـا أحيانـا بالسياسـة الخارجيـة والداخليـة عـلى السـواء، وإن كانـت في الحالـة الأولى تكـون لهـا انعكاسـات أكـبر حسـب الظـروف المحيطـة بهـا أو الأطـراف الأخـرى المعنيـة (ماسـات بوكاسـا لجيسـكار ديسـتانغ، شـبهات

13 - المرجع السابق

14 - OCDE (2017), La détection de la corruption transnationale,
http://www.oecd.org/fr/corruption/the-detection-of-foreign-bribery.htm

15 - OCDE (2018), Le rôle des médias et du journalisme d'investigation dans la lutte contre la corruption,
www.oecd.org/fr/corruption/Le-role-des-medias-et-du-journalisme-d-investigation-dans-la-luttecontre-

أموال العقيد القذافي لحملة ساركوزي الانتخابية، وتسريبات أسانج وسنودن كمادة استثمرتها الصحافة الاستقصائية، .....).

بالمقابل يظل حضورها بصفة عامة، وتأثيرها على الحكامة وتدبير الشأن العام على وجه الخصوص، محدودا إلى شبه منعدم في الكثير من الدول الأخرى، ومنها بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالرغم من التحولات التي تحدث حولها في ما يتعلق بالحريات المدنية وحقوق الإنسان، وبالرغم من احتضانها هي نفسها لعدد كبير من وسائل الإعلام المختلفة المكتوبة والسمعية البصرية، الرقمية والورقية.

ويتجلى هذا الحضور المحدود في عدد من المبادرات الفردية أو الجماعية تهدف إلى استنبات هذا الجنس الصحفي في المنطقة. بعض هذه المبادرات توقفت أو لم تسر بالشكل الذي كان منتظرا، وبعضها لايزال مستمرا، كما هو الشأن بالنسبة ل «أريج، إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية» التي هي عبارة عن شبكة من الصحفيين يعملون من أجل تطوير هذا الجنس الصحفي في المنطقة، وينجزون تحقيقات استقصائية يتم بثها على مختلف وسائل الإعلام في العالم وعلى بعض وسائل الإعلام العربية، ولها ما يشبه فروعا في بعض الدول.

ومن المواضيع التي اشتغل عليها فريق الشبكة مواضيع في علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالفساد مثل حماية المبلغين، ومصير أموال المساعدات للتنمية الموجهة إلى بعض البلدان العربية، وحضور دول عربية في « أوراق بندورا» وغيرها[16] ، بالرغم من أن تأثيرها على الرأي العام فيما يتعلق بالتعبئة والتحرك من أجل التغيير ظل محدودا.

5 - المخاطر التي تواجهها الصحافة الاستقصائية

بالرغم من الحرية التي تتمتع بها الصحافة في الدول ذات الترتيب المتقدم من حيث احترام الحقوق والحريات، ومن حيث اعتماد الممارسة الديموقراطية في تدبير الحياة العمومية وفي تنظيم العلاقات داخل المجتمع، وحيث الخطوط الحمراء شبه منعدمة في تناول كل القضايا التي تشغل الرأي العام، والفساد على وجه الخصوص، فإنها لم تسلم من المضايقات. ويتراوح ما تتعرض له الصحافة الاستقصائية على وجه خاص بين الملاحقات القضائية التي قد تخرج منها أحيانا بلا إدانات بالنظر لتقديرات القضاة بشأن حرية التعبير والضمانات التي توفرها القوانين المعنية بذلك، كما قد تضطر لدفع تعويضات مالية كبيرة، ثم التضييق المالي لخلط أوراق وسائل الإعلام المستهدفة لإجبار مسؤوليها على إغلاقها أو بيعها، وكذلك حملات التشهير ضد الصحفيين لتحطيم رصيدهم المهني ومصداقيتهم، وصولا إلى التصفية الجسدية كأسوأ ثمنٍ يدفعونه من أجل الدفاع عن الحقيقة وعن حق الناس في المعرفة.

وقد شهدت دول مختلفة عبر العالم هذه الأنواع من الملاحقات القضائية وغيرها من المضايقات، بغض النظر عن درجة الحرية فيها وما إذا كانت أنظمتها السياسية ديمقراطية أم لا. ويمكن العثور على أمثلة عديدة في فرنسا والولايات المتحدة ومالطا وسلوفاكيا وهولندا وبلدان عديدة في إفريقيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبرازيل والمكسيك ودول آسيا، ودول أوروبا الشرقية من دون أن يعني هذا أن اللائحة نهائية[17] .

16 - ينظر التحقيقات المنشورة على موقع أريج: https://arij.net/investigation/

17 - على سبيل المثال، في 2017 تم في مالطا اغتيال صحفية معروفة باشتغالها على الفساد اسمها Daphne Caruana Galizia، وفي سلوفاكيا تم سنة 2018 اغتيال صحفي استقصائي متخصص في الفساد أيضا اسمه Ján Kuciak، وفي فرنسا تم رفع عدة قضايا أمام المحاكم ضد médiapart

وتجـدر الإشـارة إلى أن منظمـة الشـفافية الدوليـة وبالمـوازاة مـع إصـدار 2017 لمـؤشر إدراك الفسـاد، أوردت، اسـتنادا إلى المعطيـات التـي اسـتقتها مـن لجنـة حمايـة الصحفيـين الموجـود مقرهـا بنيويـورك، أن 90% مـن الصحفيـين الذيـن قتلـوا في الفـترة بـين 2012 و2017 تمـت تصفيتهـم في بلـدان ينتـشر فيهـا الفسـاد بشـكل واسـع وتنقيطهـا يعـادل أو أقـل مـن 45 عـلى 100. وأن 20% مـن الصحفيـين الذيـن قتلـوا كانـوا يشـتغلون عـلى قضايـا تتعلـق بالفسـاد[18] .

18 - مؤشر مدركات الفساد 2017: تفشي الفساد يثقل كاهل أكثر من ثلثي الدول
https://www.transparency.org/fr/press/corruption-perceptions-index-2017-shows-high-corruption-burden-in-more-than

II- التزامات الصحافة الاستقصائية من أجل الموضوعية والتأثير

التزامات الصحافة الاستقصائية من أجل الموضوعية والتأثير

يتوقف نجاح الصحافة الاستقصائية على توفر محيط مساعد، تحضر فيه العناصر الدافعة الكفيلة بتحفيز وتشجيع الصحفيين على القيام بتحقيقات صحفية تمكن الرأي العام من المعلومة الموثوقة وتؤثر أيضا على السياسات العامة من خلال معالجة القضايا التي تتم إثارتها واتخاذ الإجراءات اللازمة، عند الاقتضاء، لمنع الممارسات المترتبة عنها. وقد تم التفصيل في الجزء السابق في تلك العناصر، وبدا من المهم تخصيص حيز خاصّ لعناصر النجاح الذاتية للصحافة الاستقصائية، أي العناصر المتعلقة مباشرة بممارسة المهنة، سواء في اختيار المواضيع التي يتم الاشتغال عليها أوفي طريقة عرضها وتقديمها، وهو ما يضع هذه الممارسة أمام تحديات عدة من بينها:

1 - تحدي الموضوعية والمسؤولية والمصداقية

إذا كانت الصحافة الاستقصائية «صحافة مواطنة» ولديها مسؤولية اجتماعية تجاه المواطنين، فإن ذلك يتطلب من الصحفيات والصحفيين مراعاة ما يضمن الموضوعية والمصداقية، ويكبح الانزلاقات التي قد تعتري الصحافة، كما المجالات الأخرى، وتحيد بها عن رسالتها الأساسية في توفير المعلومة للمواطنين وللمسؤولين عن الشأن العام وكشف الحقائق التي قد يسعى البعض لإخفائها والتستر عليها.

إن هذه المسؤولية الاجتماعية وما قد يترتب عنها من المس بحقوق المعنيين بالقضايا التي يتم إثارتها، يُفترض أن تجعل الصحفيين أكثر التزاما بالأخلاقيات المؤطرة لمهنة الصحافة، وألا تسمح لهم بالانحراف بها عن خدمة الحقيقة وحدها. بمعنى آخر، وانطلاقا من رسالة المواطنة وخدمة المصلحة العامة للمجتمع من خلال تتبع وكشف الخيوط المتشابكة للقضايا التي تهم المواطنين وتمس السير العادي للحياة العامة وخاصة منها ملفات الفساد، فإن الصحفيين الاستقصائيين ملزمون بأن يحافظوا على المسافة ذاتها من مختلف الأطراف وألا يسمحوا باستغلالهم واستغلال منابرهم في الدعاية وفي القضايا الشعبوية التي تحجب الحقائق، كما أن عليهم الالتزام بباقي المبادئ التي تقضي بحماية المصادر واحترام الحياة الخاصة واعتبار ممارستهم لعملهم في التقصي دفاعا عن حرية الصحافة والتعبير وعن الحق في المعرفة. وتشكل هذه النقط مكامن القوة في الصحافة الاستقصائية، بالإضافة إلى كونها أحد مؤشرات المصداقية والثقة.

بعبارة أخرى، لا ينبغي للحظوة الإيجابية التي تتمتع بها الصحافة الاستقصائية، أن تجعل منها مهنة فوق المحاسبة، فهي مجال كغيرها، وبالتالي ليست بمنأى عن بعض الانزلاقات التي يمكن أن تحولها إلى أداةً للتضليل أو لتصفية الحسابات، سواء كانت في مجالات اقتصادية خاصة في أوقات الأزمات أو أجواء المنافسة الحادة بين الفاعلين الاقتصاديين، أو السياسيين، بما في ذلك خلال فترات التوتر السياسي أو التنافس الانتخابي بين الأحزاب، بحيثُ قد تكون النتيجة عن غير قصد، أو يكون الهدف من التحقيق الاستقصائي في هذه الحالات، على سبيل المثال، إما إضعاف والتخلص من منافس وإما توجيه الرأي العام إلى قضايا جانبية أقل أهمية مع تضخيمها، للتغطية على قضايا أكثر أهمية أو عن شخصية أو شخصيات عمومية تتمتع بنفوذ سياسي أو اقتصادي، وإما كذلك، من منطلقات حزبية أو فئوية، كتقديم خدمة لمجموعة تجارية أو لتيار سياسي معين على حساب تمكين المستهلكين والمتعاملين والناخبين من العناصر والمعايير التي تساعدهم على الاختيار المستنير.

2 - تحدي الاختيار الموضوعي للقضايا ذات الأهمية

يلاحظ أنه يتم التركيز على نفس القضايا على حساب أخرى مهمة بدورها، وليس هذا فحسب، بل إن الصحفي الاستقصائي الذي يتمتع بقدرة على التأثير، قد يكون مطلوبا من طرف جهات مختلفة ليس للتضييق عليه والانتقام منه، وإنما لتوظيف عمله وتزويده بمعطيات للتضليل والتلاعب به بأشكال متنوعة، حيث يقع فريسة لعدم الانتباه إما بتواطؤ منه أو حتى عن حسن نيته.

في هذا السياق يقول الصحفي الاستقصائي الفرنسي بيير بيون جوابا على سؤال حول الطريقة التي يتفادي بها الوقوع ضحية للتضليل «إن جوهر هذا العمل هو الرغبة في التلاعب بالصحفي وتضليله، وكل الذين أقابلهم يحاولون التلاعب بي، وعلي أن أتحرى الوضوح اللازم كي أتمكن من تحديد متى وكيف يريدون التلاعب بي»[19] .

قد يُستنتج من هذا أن الصحفي الاستقصائي وهو يبحث عن الحقائق، قد يُخطئها وقد يصيبها، أي أنه في كل الحالات ينتهي إلى تقديم مادة قابلة للنقاش وعليه تبعا لذلك أن يكون مستعدا «للنقد والتهجم والمحاكمة والإدانة أحيانا»[20] ، بنفس القدر الذي ينتظر أن تؤثر تحقيقاته على مجرى السياسات أو الظواهر التي يتناولها. فالصحفيون الاستقصائيون، حسب بعض الكتابات، حتى دون أن يتعرضوا لعملية تضليل أو استغلال من طرف جهة ما، «لا يتوفرون، بكل بساطة، على الوسائل اللازمة لرؤية وتغطية كل شيء. لذلك يركزون في الغالب على قضايا بعينها وعلى أشخاص معينين، وقد يغفلون قضايا ذات أهمية أكبر»[21] .

هذا التوجه تؤكده، بعبارات مختلفة، الخبيرة الدولية في مجال الصحافة الاستقصائية ميراندا باترتشيك عندما قالت في حوار مع موقع منظمة «أريج»: «من المعروف أن الموضوعات التي تخص الفساد، تعتبر الأكثر صعوبة. فالمسؤولون الفاسدون لديهم كل القدرة والامكانات لتغطية فسادهم، مقارنة مع الصحفي الاستقصائي الذي يملك وقتا محدودا وموارد قليلة. بالإضافة إلى ذلك هناك تحدٍّ آخر يكمن في صعوبة الحصول على المعلومات، خاصة في البلدان الأكثر فسادا و/أو الأقل انفتاحًا للوصول إلى المعلومات، فمثلا المواضيع التي تتعلق بالإنفاق الحكومي والموارد الطبيعية والعقود الكبيرة للدول تبقى غير متاحة للجمهور ولا حتى للصحفي»[22] .

3 - تحدي تفادي إضعاف الديمقراطية

سبقت الإشارة في الفصل السابق إلى دور الصحافة الاستقصائية في حماية الديموقراطية والدفاع عنها وعن استمرارها كنظام لتدبير الحياة العامة، إلا أن هناك كتابات تنظر إلى هذا النوع من الصحافة كسلاح ذي حدين، بمعنى أنها بقدر ما ترسخ أسس البناء الديمقراطي في بلد ما، فإنها أحيانا قد تكون وبالا على الممارسة الديمقراطية بتركيزها فقط، أو في غالب نشاطها، وبنوع من التعميم غير المبرر، على التجاوزات وعلى الاختلالات التي تعتري أو يمكن أن تعتري التدبير العمومي أو مجالات العيش المشترك.

19 - Entretien avec Pierre Péan (1938-2019), lefigaro 24/03/2014

20 - LENA WÜRGLER : Les risques du journalisme d'enquête
https://fr.ejo.ch/deontologie-qualite/risques-journalisme-enquete-investigation-democratie

21 - نفسه

22 - مقابلة ميرندا باترتشيك - إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج) إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج) (arij.net)

في هـذا السـياق أكـد الصحفـي الاسـتقصائي الدانمـاركي يوريـس لويندجيـك سـنة 2018 خـلال المؤتمـر الأوروبي السـنوي للصحافـة الاسـتقصائية أن الممارسـة الصحفيـة قـد تنطـوي عـلى مخاطـر وأنهـا أحيانـا تنعكـس سـلبا عـلى الحيـاة المجتمعيـة بالإشـارة إلى أنـه «بـدلاً مـن تعزيـز الديمقراطيـة، قـد تـؤدي الصحافـة الاسـتقصائية إلى إضعافهـا. ذلـك أنـه مـن شـأن التنديـد الممنهـج بأوجـه القصـور والاختـلالات التـي تعـتري هـذا النظـام، أن يشـوه مصداقيتـه، وينتهـي إلى إضعافـه»[23] .

4 - تحدي المهنية في مواجهة تحولات استهلاك الإعلام

مـن التحديـات الأخـرى التـي تواجـه الصحافـة الاسـتقصائية مـا فرضتـه تحـولات اسـتهلاك المـادة الإعلاميـة في العـصر الراهـن، مـع التطـور التكنولوجـي الـذي شـمل مختلـف مجـالات الحيـاة وأثـر عـلى عـادات النـاس في التعامـل مـع الأحـداث والوقائـع. هـذه التحـولات أثـرت أيضـا عـلى الممارسـة الصحفيـة، بالتأكيـد في جوانـب إيجابيـة، مثـل سرعـة إيصـال المعلومـات وتعميمهـا وتداولهـا وتعـدد الوسـائط التـي تسـهل ذلـك. ولكنهـا بالمقابـل، حسـب بعـض الدراسـات، سـاهمت بقسـط وافـر في تهديـد مصداقيـة العمـل الصحفـي.

في هـذا السـياق، تـسرد الصحفيـة الاسـتقصائية الفرنسـية أورور جوريـس، في دراسـة بعنـوان «الطـرق الجديـدة لصحافـة التحقيـق»[24] عـدة تحديـات قـد تمـس بمصداقيـة العمـل الاسـتقصائي في مجـال الصحافـة مـن بينها:

- الوقـت: تـرى هـذه الصحفيـة الممارِسـة، أن الصحافـة الاسـتقصائية تتطلـب وقتـا طويـلا لإنتـاج قصصهـا، وبالتـالي هـي صحافـة بطيئـة بقـدر مـا يقتضيـه البحـث عـن المعلومـات وتدقيقهـا وصـولا إلى صياغـة المادة الإعلاميـة. بيـد أن هـذه القاعـدة لم يعـد لهـا اعتبـار كبـير بالنظـر إلى الرجـة التـي أحدثتهـا عـلى الخصـوص مواقـع التواصـل الاجتماعـي والتسـابق مـن أجـل «البـوز» والسـبق، الأمـر الـذي يدفـع الصحفيـين لإنجـاز موادهـم الصحفيـة بسرعـة أيضـا.

- التحـدي الثـاني يرتبـط بشـكل عضـوي بقضيـة الوقـت، لكـن مـن جهـة المتلقـي، وبمواقـع التواصـل الاجتماعـي، ويتمثـل في توجـه الصحافـة بشـكل متسـارع إلى التخـلي عـن المقـالات والربورتاجـات الطويلـة التـي تتطلـب مـن المسـتهلك أن يخصـص لهـا وقتـا طويـلا، لحسـاب الأخبـار والمـواد الإعلاميـة القصـيرة مـما يـؤدي إلى مـا سـمته الصحفيـة المذكـورة ب «تشـظي المعلومـة».

- التخـلي عـن الميـدان، فقـد لاحظـت هـذه الصحفيـة المتخصصـة في التحقيقـات الاقتصاديـة والسياسـية، أن كثـيرا مـن التحقيقـات في هذيـن المجالـين تتـم مـن خلـف الشاشـات وعـبر الهاتـف، بمـا في ذلـك الحـوارات الهادفـة إلى اسـتقاء وجهـات النظـر حـول المواضيـع المعالجـة.

وعـلى وجـه الاسـتنتاج، فمـن شـأن هـذه التحديـات إذا لم يتـم الانتبـاه إليهـا وأخذهـا في الاعتبـار، أن تمنـع الصحفيـين مـن عـرض وتوضيـح المواضيـع المتناولـة في التحقيقـات بشـكل كافٍ وسـهل ومبسـط، بـل عـلى العكـس مـن ذلـك سـيتم تقديـم المعلومـة بشـكل خـام وغـير كاملـة، وهـو أمـر قـد ينطـوي عـلى كثـير مـن عـدم الدقـة ومـن غيـاب الإحاطـة الكافيـة بـكل الجوانـب المرتبطـة بتلـك المواضيـع، وقـد تذهـب أكـثر مـن ذلـك إلى عـدم احـترام مبـدأ قرينـة الـبراءة مـع مـا يترتـب عـن هـذا الخـرق مـن مـس بحقـوق النـاس ومصالحهـم وسـمعتهم.

23 - Les risques du journalisme d'enquête : https://fr.ejo.ch/deontologie-qualite/risques-journalisme-enquete-investigation-democratie

24 - Les nouvelles voies du journalisme d'enquête », Aurore Gorius, 2014 »

5 - انزلاقات تقوض المصداقية

إن هـذه المحاذيـر وغيرهـا عـلى المسـتويين المهنـي والأخلاقـي، لا تهـدف إلى إحبـاط المبـادرات المتعلقـة بالعمل الصحفـي الاسـتقصائي مـن خـلال وضـع حواجـز أو معوقـات ذاتيـة أمامهـا، تضـاف إلى المعوقـات الموضوعيـة التـي قـد تكبـح جماحهـا، بـل عـلى العكـس مـن ذلـك تتوخـى تمكينهـا مـن أسـباب المناعـة التـي تقـوي مصداقيتهـا، وبالتـالي تأثيرهـا عـلى مجريـات الأحـداث في تدبـير الشـأن العـام. لذلـك مـن شـأن التدبـير الجيـد لهـذه المحاذيـر، أن يسـاعد الصحفيـين الاسـتقصائيين عـلى تفـادي الانزلاقـات التـي قـد تؤثـر عـلى رسـالتهم في البحـث عـن الحقيقـة وتقديمهـا للنـاس. ومـع أن هـذه الانزلاقـات قـد تكـون كثـيرة وتختلـف وفقـا للسـياقات والبيئـة التـي يشـتغل فيهـا الصحفيـون عـبر العـالم، يمكـن التمثيـل لهـا بمـا يـلي:

- انتهاك سرية التحقيقات القضائية:

يعتـبر الصحفـي الاسـتقصائي الفرنـسي بيـير بيـون أن الصحفـي لا يمكنـه أن يكـون «مسـاعدا للعدالـة»، وأن عملـه ينبغـي أن يتجـه بشـكل كامـل نحـو كشـف الحقيقـة، بغـض النظـر عـما سـيحدث فيـما بعـد. ويفـرق بـين الصحفـي الـذي «يتوصـل بنسـخة مـن المحـاضر القضائيـة» ليبـدأ عملـه الاسـتقصائي وبـين الصحفـي الـذي يأخـذ المبـادرة في تحديـد المواضيـع التـي سيشـغل عليهـا، واصفـا الصنـف الأول بأنـه مجـرد مدبـر للتسريبـات (Gestionnaire de fuites).

يتمثـل الهاجـس الأسـاسي وراء هـذه الفكـرة أن الأشـخاص الذيـن يقومـون بهـذه التسريبـات لا يفعلـون ذلـك دائمـا مـن أجـل خدمـة الحقيقـة، بـل قـد تكـون هنـاك مصالـح متشـابكة، كـما قـد يكـون هنـاك سـعي للتأثـير عـلى سـير العدالـة ودفعهـا نحـو قناعـات معينـة مـن خـلال اسـتثارة الـرأي العـام مثـلا عندمـا يتعلـق الأمـر بقضايـا تهـم الحيـاة العامـة. كـما أن التسريبـات واشـتغال الصحافـة الاسـتقصائية عليهـا بهـذا الشـكل، بالإضافـة إلى أنهـا تجعـل الصحفـي، رهينـة إلى حـد مـا لمصـدر التسريبـات، فهـي تنتهـك في الكثـير مـن الحـالات قرينـة البـراءة وقـد تديـن الأشـخاص المعنيـين قبـل أن يقـول القضـاء كلمتـه.

- الانتقائية وتصفية الحسابات:

كـما سـبقت الإشـارة، لا يملـك الصحفيـون، لاعتبـارات موضوعيـة، الوسـائل الكافيـة لمتابعـة كل القضايـا والتحقيـق فيهـا، ولذلـك تركـز الصحافـة الاسـتقصائية عـلى قضايـا معـدودة خاصـة منهـا تلـك المرتبطـة بممارسـات الفسـاد، لما لهـا مـن أهميـة لارتباطهـا بالشـأن العـام ومصالـح المواطنـين، مـما يجعـل الـرأي العـام أكـثر اهتمامـا بهـا.

بيـد أن هـذه الانتقائيـة، قـد تكـون لأسـباب أخـرى غـير غيـاب الوسـائل والإمكانيـات. لأن الصحافـة، لأسـباب مرتبطـة بالـولاءات السياسـية، أو بالفسـاد الـذي يوجـد في مختلـف مجـالات الحيـاة المجتمعيـة بمـا في ذلـك المجـال الصحفـي، قـد تتدخـل لترجيـح كفـة أطـراف عـلى حسـاب أطـراف أخـرى خاصـة في فـترات الحمـلات الانتخابيـة التـي يشـتد فيهـا التنافـسُ مـن أجـل الوصـول إلى السـلطة. وإذا كانـت مثـل هـذه الانتقائيـة قـد تبـدو عاديـة في الصحـف والمنابـر التابعـة تنظيميـا للأحـزاب السياسـية فإنهـا تثـير الكثـير مـن الأسـئلة عندمـا تقـوم بهـا الصحافـة المسـتقلة أو التـي يفـترض أن تكـون كذلـك.

في هـذه الحالـة، طرحـت بعـض الكتابـات الإشـكالات التـي ينبغـي عـلى الصحفـي الاسـتقصائي تجاوزهـا للحفـاظ عـلى اسـتقلاليته ورصيـده مـن المصداقيـة والمهنيـة، وألحـت عـلى أن تكـون التحقيقـات والمواضيـع المختـارة لهـا تلبيـة لرغبـات وطموحـات شـخصية بمـا يتفـق مـع مهنتـه، وألا تكـون نتيجـة تعطـش لخلـق الإثـارة أو لتصفيـة الحسـابات، سـواء كانـت شـخصية أو بالنيابـة أو بالوكالـة لحسـاب أطـراف أخـرى.

- انتهاك الحياة الخاصة:

مـن تجليـات تصفيـة الحسـابات في الصحافـة التغـاضي عـن بعـض الوقائـع أو إعطائهـا أهميـة أقـل، في مقابـل التركيـز عـلى وقائـع أخـرى وعـلى الحيـاة الخاصـة للأشـخاص المعنيـين بالتحقيقـات الصحفيـة. فبالرغـم مـن أن الاتجـاه العـام في التعامـل مـع الحيـاة الخاصـة للأشـخاص تختلـف حسـب وضعيتهـم كأشـخاص عموميـين أم لا، وفيـه بعـدان متلازمـان بـين المنـع والإباحـة، حيـث تنـاول أمـور الحيـاة الخاصـة مسـموح بـه عندمـا تكـون لهـا علاقـة بالوقائـع موضـوع العمـل الصحفـي، وممنـوع في الحالـة الأخـرى. إلا أنـه لا يتـم في الكثـير مـن الأحيـان احـترام ذلـك في الربورتاجـات والتحقيقـات الصحفيـة.

في هـذا الصـدد، قـد يسـعى البعـض أحيانـا تحـت ذريعـة حمايـة الحيـاة الخاصـة إلى تحجيـم حريـة الصحافـة والتضييـق عليهـا لمنعهـا مـن القيـام بعملهـا خاصـة في المجـال الاسـتقصائي، مـما يسـاعدهم عـلى التملـص مـن المتابعـة والمحاسـبة، سـواء مـن قبـل الـرأي العـام أو مـن طـرف القضـاء، لذلـك يكـون جـواب المشرع في الـدول التـي تتمتـع بحيـاة عامـة قائمـة عـلى الممارسـة الديمقراطيـة هـو إعطـاء الأولويـة للمصلحـة العامـة عـلى حسـاب الحيـاة الخاصـة عندمـا يكـون هنـاك انتهـاك للمقتضيـات القانونيـة والمبـادئ الأخلاقيـة في تدبـير الشـأن العـام، إذا تعلـق الامـر بمسـؤول عمومـي ولـو كان الكشـف عـن الانتهـاك المذكـور يشـمل جوانـب مـن الحياة الخاصة لمن اقترف ذلك.

- البحث عن زيادة المبيعات ومواجهة المنافسة:

مـن الانزلاقـات التـي قـد تفرضهـا التحـولات التـي يعيشـها الإعـلام في صيغتـه المهنيـة المنظمـة، وإكراهـات المنافسـة الدائمـة بـين وسـائل الإعـلام نفسـها، وبينهـا وبـين مواقـع التواصـل الاجتماعـي المسـتجدة، أن يكـون هاجـس الربـح والاسـتمرار وكسـب رهـان المنافسـة في ظـل انحسـار سـوق اسـتهلاك الإعـلام التقليـدي بجميـع فروعـه هـو المحـرك للتحقيقـات التـي تشـتغل عليهـا الصحافـة وتنشرهـا.

يمكـن في هـذا السـياق الاسـتئناس بالفصـل المخصـص للصحافـة الاسـتقصائية مـن كتـاب «محاكمة السياسـة»[25]، وفيـه يقـول دومنيـك مارشـتي «إن القضايـا (يقصـد مواضيـع التحقيقـات الصحفيـة) تسـفر أحيانـا عـن مبيعـات إضافيـة، أو عـلى كل حـال تعـزز هـذا الاعتقـاد، فتتحـول إلى رهـان تجـاري كبـير لهـذا النـوع مـن المنشـورات (يقصـد التحقيقـات الصحفيـة والمنابـر التـي تنشرهـا)».

يعـزز الكاتـب هـذا الـرأي بأمثلـة عديـدة مـن الصحافـة الفرنسـية مـن سـبعينيات القـرن العشريـن وصـولا إلى التسـعينيات منـه، أي في وقـت لم تكـن مواقـع التواصـل الاجتماعـي قـد ظهـرت، وهـو مـا يعنـي أن احتـمال الوقـوع في هـذا النـوع مـن «التجـاوزات المهنيـة» ربمـا وارد أكـثر، وبالتـالي يلقـي عـلى الصحفيـين مسـؤولية ثقيلة إضافيـة لحـل معادلـة الحفـاظ، في الوقـت ذاتـه، عـلى المسـتهلكين لمنتـوج الصحافـة الاسـتقصائية وعـلى المهنيـة.

25 - « juger la politique »، كتاب جماعي يمكن الاطلاع عليه إلكترونيا:
https://books.openedition.org/pur/24770?lang=fr

III- الصحافة الاستقصائية : حالة المغرب

لقد عرف المغرب تحولات عميقة على مدار سنوات الاستقلال في الجوانب المتعلقة بالحريات العامة بما في ذلك حرية الصحافة والتعبير وتأسيس الجمعيات وحقوق الإنسان عموما. وهذه التحولات لم تكن دائما بالضرورة في اتجاه واحد، إذ تميزت بفترات من الشد والجذب، توسيعا وتضييقا، بين الدولة والقوى الحية في المجتمع في ظل مخاض ما بعد الاستقلال والسعي لوضع أسس دولة حديثة، وما رافق ذلك من اختلاف في الرؤى بين الفاعلين السياسيين المختلفين.

وقد استمر، لما يزيد عن ثلاثة عقود، شبه استحواذٍ للدولة على الإعلام، باستثناء الصحافة الحزبية التي لم تسلم من بعض الضربات وذلك بالرغم من الدينامية المجتمعية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، قبل أن يعرف الحقل الإعلامي المغربي بوادر انفراج انطلاقا من أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، نتيجة تحولات محلية وإقليمية ودولية أشار إليها ثلاثة باحثين (مغربيين وفرنسي) في دراسة مشتركة[26] «مما أدى بالقيادات السياسية المغربية لأن تدرك -وإن بصفة تدريجية- أنها بحاجة إلى استحداث صورة ذهنية لدولة تسعى إلى التقدم صوب «الحداثة الليبرالية».

لقد جاء هذا الانفراج بمثابة تحول نوعي في المقاربة التي تبنتها الدولة طيلة سنوات ما بعد الاستقلال تجاه الصحافة وأيضا تجاه الفاعلين المدنيين والسياسيين المختلفين مع رؤيتها في تنظيم وتدبير شؤون المجتمع، وأيضا للتكيف مع التطورات التي شهدها العالم في تلك الفترة، مما أفسح المجال للصحافة المستقلة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

كما أدى هذا الانفراج أيضا إلى صعود خطاب حقوقي شمل حرية التعبير والرأي، وكذلك الحق في تأسيس الجمعيات والإطارات المدنية للدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام، وخرجت مواضيع معينة إلى الواجهة بعد ما كانت غائبة عن النقاش العمومي، ومنها الفساد والرشوة خاصة مع تأسيس الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، بالإضافة إلى مواضيع أخرى تهم، على سبيل المثال، الممارسات التي شهدتها السنوات التي عُرفت بـ «سنوات الرصاص» وغيرها.

هذا الانفراج استمر، مدا وجزرا في التعامل مع هذه المستجدات، وتوج في سنة 2011 بإقرار دستور يوسع أكثر مجالات الحرية وحماية حقوق الإنسان ويمنح المجتمع المدني أدوارا جديدة في تدبير الشأن العام وصياغة السياسات العمومية وأيضا المساهمة في مراقبتها، وينص صراحة في فصل خاص على ضمان الحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات العمومية، وإتاحتها لعموم المواطنين مما يقوي دورهم في مراقبة وتتبع السياسات العمومية، ويمكِّن الصحافة من الاطلاع على المعلومات التي ظلت في الماضي لا تصل إليها إلا بكيفية انتقائية وعن طريق المصادر الخاصة والتسريبات أو تصل بشكل متحكم فيها وفي مضمونها، أو بقدرِ ما تخدم وجهة النظر الخاصة بمن يقدمها للصحفيين.

خلال عقود، منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، ما تزال الرؤية مضببة إلى حد ما. ذلك أن الانفراج الذي حدث لم يكن على وتيرة واحدة بسبب فترات تميزت بالتعبير عن الإرادة في تقوية ركائز الشفافية والديمقراطية التشاركية، وفترات أخرى كان فيها نوع من الميل إلى تقليص هامش الصحافة

26 - حالة الصحافة الورقية والإلكترونية في المغرب: اقتصاد سياسي بامتياز
html.190220130247546/02/https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2019

المستقلة وهامش فعل المجتمع المدني من الاستفادة إلى أقصى حد من هذا الانفراج، سواء قبل سنة 2011 أو بعدها. وإذا كانت هذه الوضعية قد أثرت على الصحافة بالمغرب بمختلف أنواعها وأجناسها، فإنها ساهمت إلى حد ما في ضعف إذا لم نقل الغياب شبة الكامل للصحافة الاستقصائية كصحافة تعالج في الغالب المسكوت عنه في المجالات المختلفة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، وكل القضايا التي لها تأثير على حياة المواطنين وسير المجتمع، خاصة منها المتعلقة بقضايا الفساد، والتي تكون على قدر كبير من الحساسية ومن شأن تناولها ومعالجتها أن يؤدي إلى تبعاتٍ تمس المسؤولين المعنيين بها أو على توجهات السياسات المتبعة لتدبير المجالات والقطاعات المرتبطة بها.

1 - حضور باهت للصحافة الاستقصائية في المغرب

بصدد تشخيص وضع الصحافة الاستقصائية بالمغرب، فإن الواقع، وحتى في ظل قلة أو شبه غياب للأدبيات المتعلقة بالموضوع، يظهر أن هناك ندرة في التحقيقات الاستقصائية الحقيقية وأكثرُ ندرة فيها تلك التي تتناول مواضيع على قدر وافر من الحساسية وذات الأهمية والتأثير لدى الرأي العام ومنها الفساد. وحتى عندما يتم تناول قضايا من هذا النوع فإن «التحقيقات» لا تذهب إلى العمق (باعتبار الصحافة الاستقصائية في تعريفها هي صحافة العمق)، بل تتوقف عند حدود معينة.

ولا يمكن تفسير هذه الوضعية بعيدا عن البيئة العامة التي تشتغل فيها الصحافة الوطنية، وهي بيئة شهدت، كما تمت الإشارة إلى ذلك، تحولات كثيرة، بين التقدم أحيانا وبعض التراجع أحيانا أخرى، الأمر الذي لم يسمح بعد بالوصول إلى صحافة استقصائية متحررة من القيود الذاتية كما الموضوعية التي تكبحها وتمنعها من القيام بدورها الكامل في مراقبة تدبير الشأن العام في كل مناحيه، وفي تنوير الرأي العام ومده بالمعلومات الضرورية الكافية والموثقة التي تساعده على اتخاذ قراراته عندما يقتضي الأمر.

بالرغم من الواقع الناطق، فقد كان من المهم تعميق هذا التشخيص مع المهنيين أنفسهم من خلال استقاء رأيهم حول الجوانب الأساسية المرتبطة بالصحافة الاستقصائية بالمغرب مع استشراف آفاقها من خلال تقديم مقترحات لرسم اتجاهاتها وإيجاد مكان لها وسط اهتمامات وسائل الإعلام الوطنية.

لهذا الغرض تم الاشتغال على استمارة تتضمن جملة من الأسئلة التي تلامس وتسائل واقع الصحافة الاستقصائية بالمغرب بما في ذلك الجوانب المرتبطة بحماية الصحفيين وبيئة العمل ودور الترسانة القانونية ذات الصلة في تطوير هذا الجنس الصحفي، وأيضا الجوانب المرتبطة بالتكوين والتكوين المستمر.

شملت العينة المستهدفة بهذه الاستمارة، (من خلال لائحة على الواتساب) نحو 200 صحفي وصحفية، من المواكبين باستمرار لعمل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وبأنشطتها، وهو ما يعني أن لديهم اهتماما ومعرفة كافية إن لم تكن وافية أولا بالهيئة، وثانيا بمعضلة الفساد بشكل عام. وهذا الاهتمام وهذه المعرفة، يشكلان مدخلا مهما في إطار هذه الدراسة لأنهما منذ البدء يحيلان على العلاقة بين الصحافة والفساد.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الفساد يشكل الموضوع الأثير لدى الصحفيين عموما والاستقصائيين منهم على الخصوص، ولكن أيضا لدى الرأي العام لأنه يهم تدبير الشأن العام والمال العام وما لذلك من تأثير على مصالحهم وحياتهم بكيفية عامة.

بعد تذكيرين، بلغ مجموع الإجابات المتوصل بها 35 استمارة فقط، وهو ما يمثل 17.5 في المائة من مجموع العينة المستهدفة. يوضح هذا الرقم أن نسبة الاستجابة ضعيفة إلى حد ما، مما يطرح بعض التساؤلات من قبيل هل من أسباب ضعف حضور صحافة استقصائية في المغرب، أن الاهتمام بالموضوع في حد ذاته قد يكون ضعيفا، بالنظر ربما للشروط العامة التي تتحكم في المشهد الإعلامي، قانونيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا؟

تضمنت الاستمارة 32 سؤالا، من بينها 4 أسئلة تهم المعلومات الشخصية (الاسم، البريد الالكتروني، الجنس والسن) بينما يتمحور الباقي حول الجوانب المهنية.

2 - مكونات المشهد الصحفي بالمغرب

بالنسبة لتوزيع المشاركين حسب الجنس، تمثل الصحفيات 25.7 في المائة من مجموع الذي قاموا بتعبئة الاستمارة مقابل 74.3 في المائة للصحفيين.

أما بخصوص السؤال المتعلق بالسن فقد تم تقسيمه إلى أربع فئات، وأسفرت الاستمارات المتوصل بها على النتائج التالية:

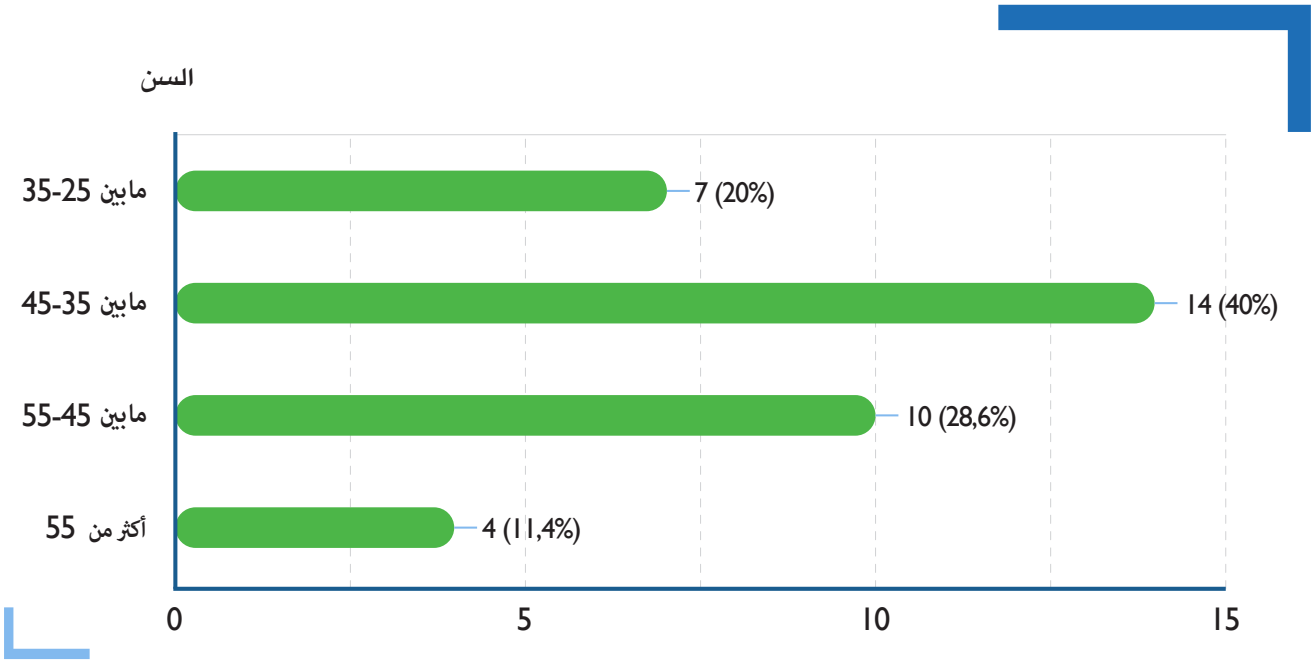

يشتغل الصحفيون المعنيون باللغات الثلاثة الأساسية في المغرب، الرسمية (العربية والأمازيغية) والفرنسية الأجنبية، مع هيمنة للغة العربية بنسبة 83 في المائة تليها الفرنسية ب 26 في المائة. بينما تتراوح تجربتهم المهنية بين أكثر من 20 سنة (31.4 في المائة) وأقل من 5 سنوات (4.7 في المائة).

لغة الاشتغال

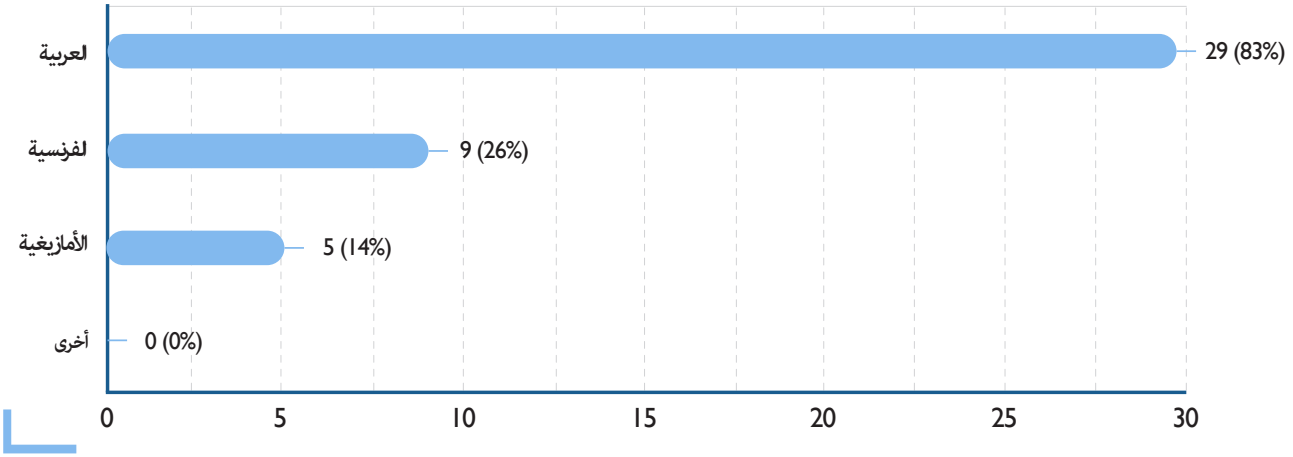

عدد سنوات العمل في الصحافة

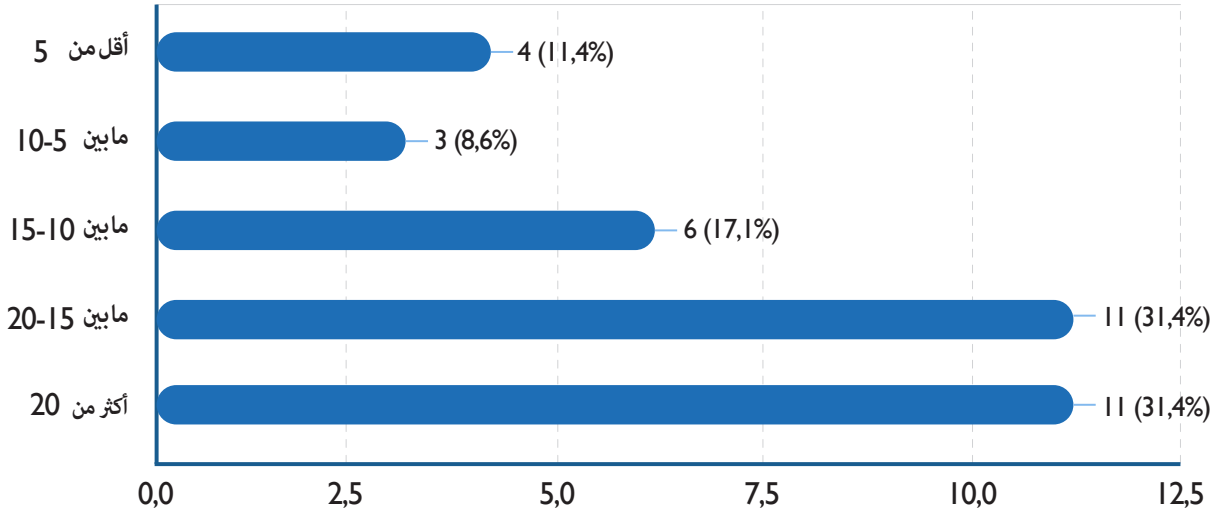

يتوزع هؤلاء الصحفيون على مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية المكتوبة الورقية والالكترونية، مع امتياز للصحافة الورقية ب 51.4 في المائة، تليها الالكترونية بنسبة 45.7 في المائة، ثم التلفزة والإذاعة بنسبة 17.1 و14.3 في المائة على التوالي، مع الإشارة إلى أن بعض الذين أجابوا على الاستمارة يجمعون بين العمل في الصحافة الالكترونية والورقية.

مجال الاشتغال

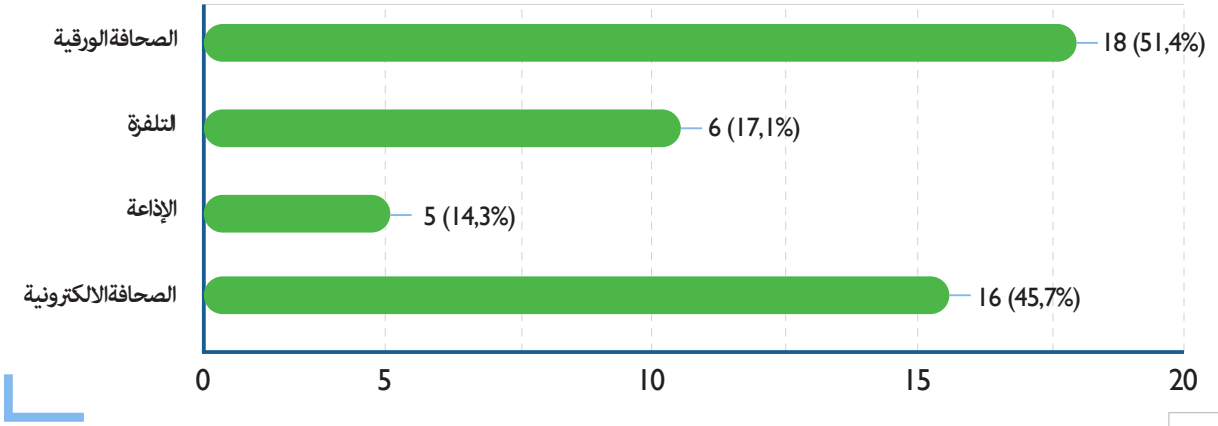

من جانب آخر، لم يتلق كثير من الصحفيين الذين تجاوبوا مع الدراسة تكوينا نظاميا في مجال الإعلام، بل هم خريجو تكوينات جامعية متنوعة مثل علم الاجتماع، وقانون الأعمال، والاقتصاد، والآداب.

قبل اشتغالك في الصحافة، هل تلقيت تكوينا نظاميا في هذا المجال ؟

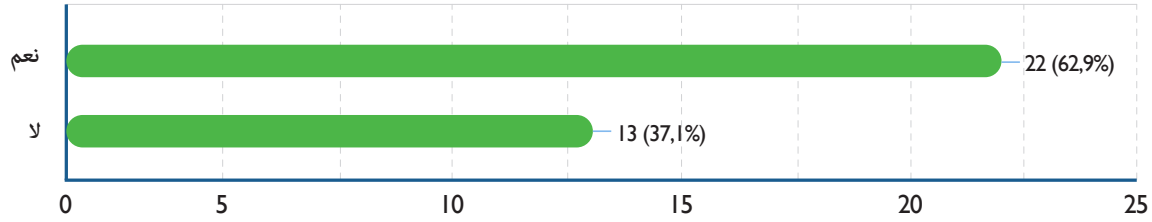

هل سبق لك المشاركة في تدريب أو تكوين (نظامي أو مستمر) حول الصحافة الإستقصائية تحديدا ؟

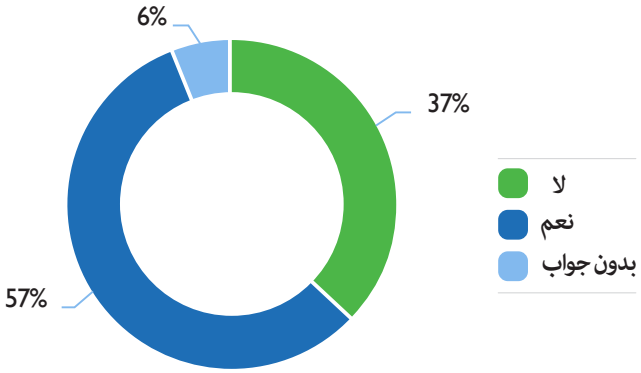

3 - الصحافة الاستقصائية في الممارسة

يتفق المهتمون بالشأن الإعلامي بالمغرب على أن حضور الصحافة الاستقصائية يبقى ضعيفا. وهو ما تؤكده أجوبة الصحفيين أنفسهم من خلال المبيان التالي.

انطلاقا من تجربتك المهنية، ومن متابعتك للمشهد الصحفي الوطني، كيف ترى حضور الصحافة الاستقصائية في المغرب؟

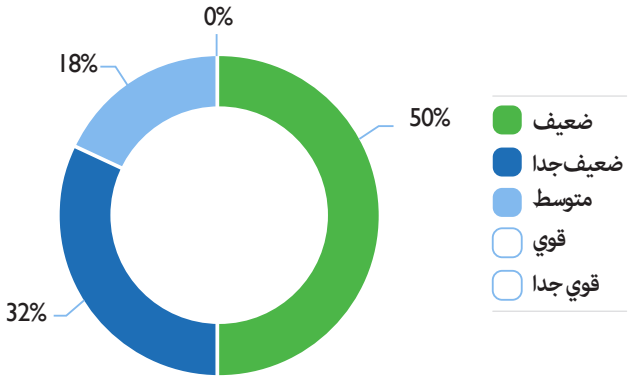

ربما تنطوي هذه النتيجة على مفارقتين، على الأقل. الأولى، في ارتباط بالأجوبة المتعلقة بسؤال «هل سبق لك في مسارك المهني إنجاز تحقيقات صحفية؟». ذلك أن أغلبية الذين استجابوا للمشاركة (24 صحفي) أكدوا أنهم أنجزوا تحقيقات مقابل 11 صحفيا صرحوا بعدم قيامهم بذلك. أما الثانية فهي مرتبطة بالأجوبة على سؤال «إذا كان الجواب نعم، هل يمكن الإشارة إلى بعض المواضيع التي اشتغلت عليها؟». إذ يتضح من الأجوبة أن أغلب المواضيع تهم الهجرة غير القانونية والجريمة بشكل عام، والحياة في المناطق المعزولة والقروض الصغرى، والمدارس العتيقة والزراعات البديلة للكيف (القنب الهندي) والتبرع بالأعضاء وغيرها، بينما تهم تحقيقات قليلة مواضيع من قبيل السطو على العقارات وخبايا النظام الضريبي وصفقات المعدات الطبية في ظل جائحة كورونا ومواضيع تتعلق بالمالية العامة وسوق المحروقات.

فيما يخص الأجوبة المتعلقة بسؤال « هل يمكنك تقديم تعريف موجز للصحافة الاستقصائية انطلاقا من تجربتك المهنية أو تصورك الخاص لهذا النوع من الصحافة؟». فقد ركزت على ربط الصحافة الاستقصائية بالقضايا التي «تهم الرأي العام»، خاصة منها «الاقتصادية والسياسية» بهدف «كشف الخبايا والمعلومات التي لا يمكن الوصول إليها أو يتم التستر عليها»، ويترتب عن معالجتها «تحديد مسؤوليات»، ومن ذلك بشكل خاص، حسب الأجوبة المتوصل بها «جرائم الأموال، والفساد السياسي والمالي، والرشوة». بينما أشارت أجوبة أخرى إلى أن الصحافة الاستقصائية هي «أحد المرتكزات الأساس في المجتمعات الديمقراطية» فهي «تساهم في تعزيز الديمقراطية» وأن الغرض منها «مراقبة الشأن العام وكل ما يتعلق بالمواطنين» و«زيادة الشفافية في تدبير الشأن العام».

وحول سؤالين بشأن تأثير الصحافة الاستقصائية على السياسات العمومية وعلى تمثل الرأي العام للقضايا التي تتم معالجتها في التحقيقات الصحفية كانت الأجوبة على الشكل الذي يظهر في المبيانين التاليين، حيث أجمعت كل الأجوبة المتوصل بها على تأثيرها على الرأي العام، بينما اعتبرت أغلبية الأجوبة أنها تؤثر على السياسات العامة.

في نظرك هل تؤثر الصحافة الاستقصائية على تمثُّل الرأي العام للقضايا التي تتم معالجتها؟

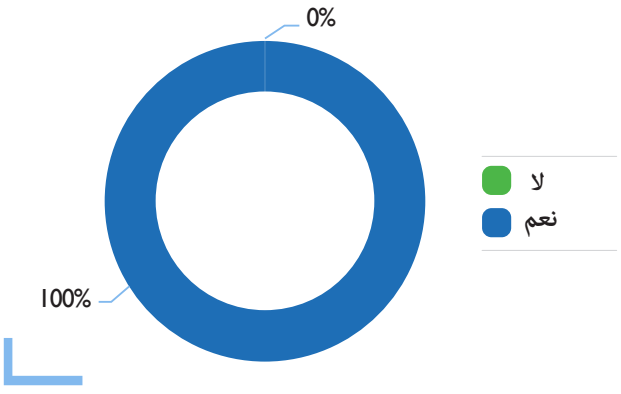

هل تساهم الصحافة الاستقصائية، في نظرك، في تغيير توجهات السياسات العمومية بشكل عام؟

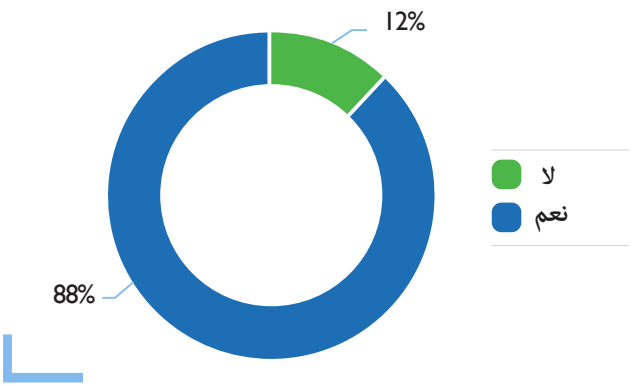

مـن أجـل تعميـق التشـخيص الـذي جـاءت بـه الأجوبـة السـابقة، تـم طـرح سـؤال آخـر محَـدّد ومفتـوح يتعلـق بمـدى المسـاهمة المحتملـة للصحافـة الاسـتقصائية في إحـراز تقـدم في مجـال محاربـة الفسـاد. حيـث يعتقـد أغلـب الصحفيـين الـذي أجابـوا عـن هـذا السـؤال أن المسـاهمة مؤكـدة، مـن خـلال الأدوار التـي يمكـن أن تقـوم بـه التحقيقـات الصحفيـة خاصـة دور «الكشـف والإخبـار» وهـذا الـدور يتكامـل مـع دور آخـر هـو «مسـاعدة القضـاء والـردع»، بالإضافـة إلى أدوار أخـرى مثـل التوعيـة والتحسـيس وغـير ذلـك:

في قضايا الفساد، ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الصحافة الاستقصائية؟

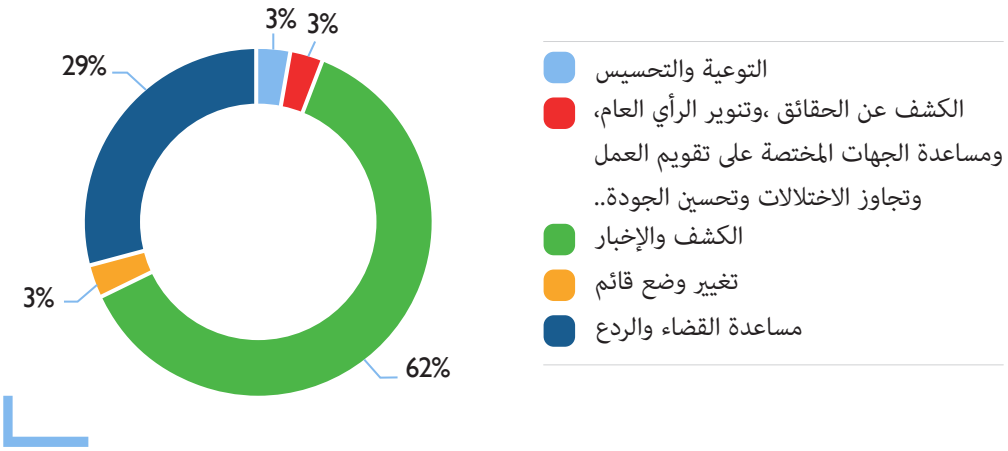

فالصحافـة الاسـتقصائية في نظرهـم «تقـوم بنبـش ملفـات الفسـاد وتعـري صـوره»، وعملهـا يشـكل «بدايـة خيـط لكشـف الحقيقـة وفضح المسـتور وستسـاعد عـلى تقديـم المسـاعدة للنيابة العامـة والسـلطات والهيئات المعنيـة بالبحـث والتحـري في أفعـال الفسـاد وفي تعميـق البحـث أكـثر للمحاسـبة»، كـما تمكّـن « الـرأي العـام مـن الاطـلاع عـلى خبايـا الفسـاد مـن خـلال الكشـف عـن الاسـاليب التـي يتبعهـا المفسـدون والاشـارة بشـكل مبـاشر إليهـم وإلى مسـؤوليتهم المبـاشرة في الفسـاد». بالإضافـة إلى « مسـاهمتها في نـشر ثقافـة الشـفافية واحـترام القوانـين والخضـوع للمسـاءلة».

4 - الحصول على المعلومات، عائق عدم تطبيق القانون

يعتـبر الحصـول عـلى المعلومـات أحـد المحـركات الأساسـية للصحافـة الاسـتقصائية. مـن المؤكـد أن عمـل الصحفـي الاسـتقصائي يذهـب أبعـد مـن المعلومـات التـي يمكـن الوصـول إليهـا، سـواء باتبـاع الخطـوات القانونيـة أو عـبر التسريـب، ولكـن مثـل هـذه المعلومـات قـد تكـون الـشرارة التـي تنتهـي بالكشـف عـن ملفـات وحقائـق مدفونـة تتعلـق بشـكل مـن أشـكال الفسـاد.

في الجـواب عـلى السـؤال المتعلـق بالعراقيـل التـي واجههـا الصحفيـون المغاربـة الذي صرحـوا بإنجـاز تحقيقات صحفيـة خـلال مسـارهم المهنـي، تـأتي صعوبـة الحصـول عـلى المعلومـات في صـدارة تلـك الصعوبـات. وهـو مـا يعنـي في نظرهـم «خللا» في تطبيـق المبـدأ الـذي نـص عليـه الدسـتور في الفصـل 27 حـول الحـق في الوصـول إلى المعلومـات الموجـودة في حـوزة الإدارات العموميـة وغيرهـا. وبالرغـم مـن صـدور القانـون رقـم 31.13 المتعلـق بالحـق في الحصـول عـلى المعلومـات تنزيـلا لمقتضيـات الدسـتور، لايـزال هنـاك تأخـر في تطبيقـه.

ويعتقد الصحفيون أن بإمكان هذا القانون المساهمة في تطوير الصحافة الاستقصائية بالمغرب، وهو رأي ينطوي ضمنيا على الدعوة إلى تفعيله وتعديله وتعزيزه لتيسير عمل الصحفيين، فهم يرون «أن هناك حاجة إلى تفعيل هذا القانون » وإلى «السرعة في التعاطي مع الطلبات والحد من الاستثناءات ومراعاة نمط اشتغال الصحافة بإعادة النظر في آجال الرد» وإلى «معاقبة الإدارات والأشخاص الذين يعرقلون هذا الحق القانوني».

هل يمكن لقانون الحصول على المعلومة المساهمة في تطوير الصحافة الاستقصائية في المغرب ؟

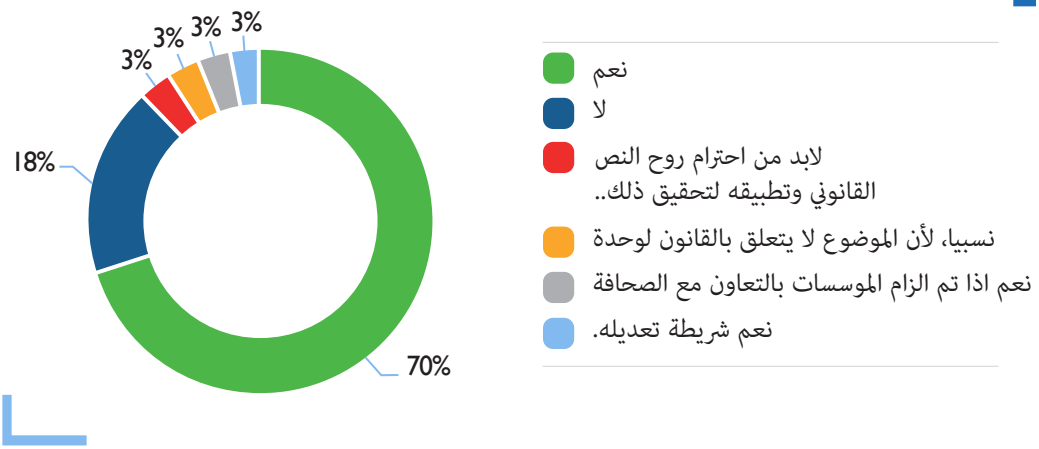

في نفس السياق، لا يتم في نظر الصحفيين احترام المادة 6 من قانون الصحافة والنشر التي تنص على أنه «يحق للصحافيات وللصحفيين ولهيئات ومؤسسات الصحافة الولوج إلى مصادر الخبر والحصول على المعلومات من مختلف المصادر». وهو ما يجعلهم يؤكدون أن الوصول إلى المعلومات يشكل عائقا كبيرا أمام الصحفيين ويجعل بيئة العمل غير مساعدة وتحد من ظهور صحافة استقصائية حقيقية قائمة على تدقيق المعلومات والتحقق منها، من مصادرها، وبناء فرضيات بشأنها والوصول إلى استنتاجات حول القضية موضوع هذه المعلومات.

المادة 6 من قانون الصحافة والنشر تنص على أنه "يحق للصحافيات وللصحافيين ولهيئات ومؤسسات الصحافة الولوج إلى مصادر الخبر والحصول على المعلومات من مختلف المصادر". في نظرك هل يتم احترام هذه المادة؟

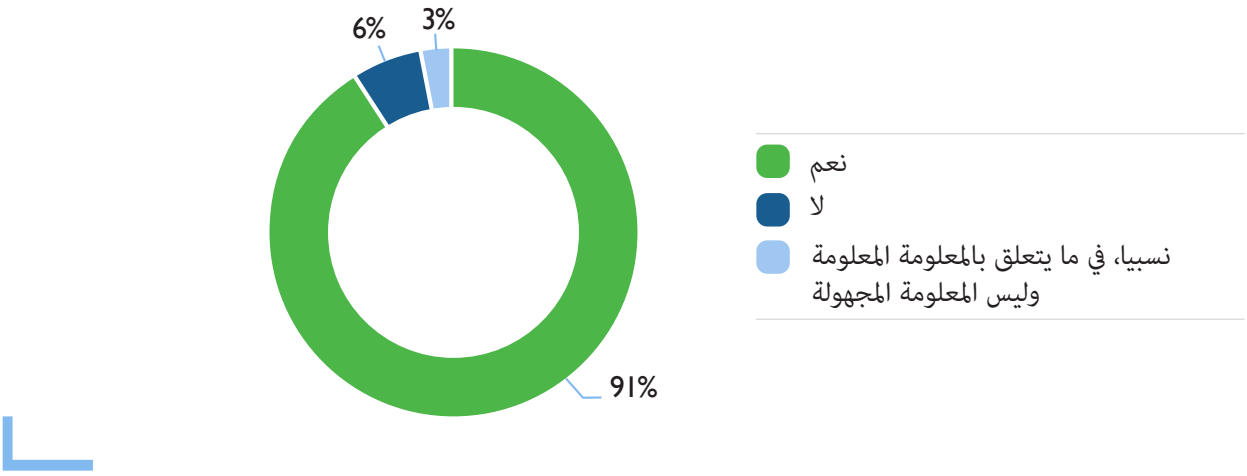

5 - الخلاصات والاستنتاجات الممكنة

1. تبقى الصحافة الورقية والإلكترونية، بالنظر إلى نسبة المشتغلين فيها من بين الصحفيين الذين أجابوا عن الاستمارة، هي الحاضنة المحتملة أكثر للصحافة الاستقصائية، سواء في الحاضر أو المستقبل. كما أنها بحكم امتداد مجالات اشتغالها والحرية في إصدار الصحف وإنشاء المواقع الالكترونية الإخبارية فإنها تشغل نظريا العدد الأكبر من المهنيين، وتعرف نوعا من التنافس فيما بينها، في ظل سوق ضيقة للقراءة والإشهار معا.

من جانب آخر يمكن تفسير العدد الأقل من الذين تجاوبوا مع الاستمارة من الصحافة السمعية البصرية على مستويين. الأول يهم الإعلام العمومي (التلفزة والإذاعة الوطنية والإذاعات الجهوية) بالنظر لطبيعة انتمائه والدور المنوط به الذي يبقى أساسا هو الإخبار والتوعية والترفيه[27]، مع الإشارة إلى أن الإعلام العمومي عرف خلال فترات معينة برامج تطرقت، بقدر من الجرأة، إلى مجموعة من القضايا، على الخصوص ذات البعد الاجتماعي والمجتمعي. .

أما الثاني فيهم الإذاعات الخاصة، التي هي تجربة لاتزال في حاجة إلى تراكم وإلى تأهيل، كما أكدت على ذلك رئيسة الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري «الهاكا» في حوار صحفي بالقول «إن هذه الإذاعات تواجه بشكل مستمر «سؤال الثقة والموثوقية (الذي) أصبح رهانا ضاغطا في سياق تواصل رقمي شمولي مهيمن وغير مقنن»، وأن «تطوير قطاع الإذاعة الخاصة لا يتوقف فقط على الروافع المالية والاقتصادية والمقاولاتية التي يتعين وضعها أو إصلاحها، ولكن أيضا على تقوية الثقة في أخلاقيات الممارسة المهنية للإذاعة وتعزيز صحافة الجودة»[28] .

2. إن ضعف حضور الصحافة الاستقصائية يُفَسر أساسا بضعف قدرتها على التأثير وبطبيعة القضايا التي تعالجها. فبغض النظر عن عدد التحقيقات الاستقصائية المنجزة، فإنها تبقى في المجمل غير مؤثرة وأن أغلب المواضيع التي تمت معالجتها هي مواضيع «لا تتماشى» حتى مع التصور المعبر عنه من لدن الصحفيين أنفسهم حول الصحافة الاستقصائية، وأنه لم تتم بعد معالجة قضايا ذات حساسية وأهمية أكبر لدى الرأي العام أو عولجت بشكل محدود، وبالتالي فإن الحكم ب»حضور ضعيف أو ضعيف جدا» قد يكون مرتبطا أكثر بطبيعة القضايا المعالجة، ولكن أيضا قد يكون معبّرا، بشكل ضمني، عن طموح الصحفيين في الذهاب أبعد مما أُنجِزَ، لجعل تحقيقاتهم مؤثرة، سواء في اهتمام وتوجهات الرأي العام أو في اتجاهات السياسات العمومية، لاقتناعهم بهذا ضمن أدوار الصحافة الاستقصائية.

3. يظل الحصول على المعلومات أحد العوائق الأساسية في عدم وجود صحافة استقصائية متطورة، وذلك بالرغم من التنصيص الدستوري على هذا المبدأ وصدور القانون 31.13 المتعلق بالحصول على المعلومات بالإضافة إلى التنصيص على حق الصحفيين في الحصول على المعلومات في قانون الصحافة والنشر. وإذا كان أجوبة الصحفيين على الاستمارة تؤكد على هذا العائق، فإن أحد الصحفيين المغاربة الذي اشتغل في التحقيقات الصحفية يؤكد في مقدمة كتابه الذي تضمن مجموعة منتحقيقاته[29] على نفس العائق المخل بالمبدأ الدستوري.

27 - ينظر دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة الجريدة الرسمية عدد 6093 بتاريخ 22 أكتوبر 2012

28 - حوار مع لطيفة أخرباش رئيسة الهاكا، جريدة «العلم» 3 فبراير 2023

29 - ينظر مقدمة كتاب «يد في الماء ويد في النار» ، محمد أحداد، 2019

وقد دفعت هذه الوضعية عددا من الصحفيين، بعد استنفاذ جميع الإجراءات التي ينص عليها القانون 31.13 لطلب المعلومات للجوء إلى القضاء للمطالبة بتفعيل هذا القانون. وتورد دراسة حول الموضوع[30] قضيتان تتعلقان بتحقيق استقصائي يهم «الصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد 19».

4. بالرغم من أن قانون الصحافة والنشر لا يتضمن في العقوبات المتعلقة بممارسة مهنة الصحافة إلا الغرامات، وأنه «لا يطبق الإكراه البدني في قضايا الصحافة والنشر في حالة العجز عن الأداء المثبت بالوسائل المقررة قانونا»[31] ، الذي كان مطلبا للجسم الصحفي، لايزال الصحفيون المغاربة، متخوفين على ما يبدو من احتمالات المتابعة القضائية أو التضييق عليهم مما يساهم في تحجيم الجرأة في معالجة القضايا التي يتناولونها ، ويجعلهم أكثر تحفظا في تناول القضايا التي تنطوي بالنسبة لهم على قدر من الحساسية، بالنظر إلى وجود هذه العقوبات في القانون الجنائي واستمرار إمكانية المتابعة بموجبها.

5. تعكس الاقتراحات التي قدمها الصحفيون في أجوبتهم من أجل تطوير الصحافة الاستقصائية في المغرب من جهة الالتباس الذي تعيشه المهنة جراء ظهور الوسائط الجديدة التي لا يشملها قانون الصحافة والنشر لكنها موجودة بقوة الواقع. ومن جهة أخرى الحاجة إلى تعزيز حماية الصحفيين من خلال توفير الشروط الضرورية لتعزيز مقومات النهوض بالصحافة الاستقصائية.

6. من خلال الأجوبة المتعلقة بمجالات تكوين الصحفيين، تتبين الحاجة إلى انخراط المقاولات الصحفية لتمكين مواردها البشرية من دورات تدريبية في إطار التكوين المستمر لتنمية مهاراتهم وتعزيز خبراتهم المهنية المكتسبة، بما في ذلك دورات حول الاطار القانوني وحول المهارات الاستقصائية وتمكينهم من الأدوات النظرية والتطبيقية لممارسة مهنتهم.

30 - «تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات أمام الإدارة والقضاء في المغرب (دراسة أولية)»، للصحافي ياسر المختوم والمحامي محمد قطاية تحت إشراف عبد العزيز النويضي، 2022.
31 - نص المادة 92 من القانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر

IV- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والصحافة الاستقصائية

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والصحافة الاستقصائية

تنظر الهيئة الوطنية إلى وسائل الإعلام بشكل عام كفاعل أساسي في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، وأن دورها أساسي في إشاعة الوعي بخطورة الظاهرة والتنبيه إلى الاختلالات، وفي تعزيز الردع المعنوي والردع القضائي في الوقت ذاته. وترى الهيئة أنه إذا كانت البيئة العامة تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم وبتوجيه النقد للسياسات العمومية وتؤمّن حقهم في المشاركة في إعداد وتتبع وتقييم هذه السياسات، بما يتلاءم مع مقتضيات الدستور، فإن هذه البيئة نفسها تمثل حاضنا ضروريا لصحافة قوية ومؤثرة.

1 - الإعلام شريكٌ وفاعلٌ في مكافحة الفساد

يندرج اهتمام الهيئة بتعزيز دور الإعلام والصحافة في إطار المقاربة التشاركية القائمة على التكامل بين مختلف الفاعلين في المجتمع. فالهيئة «تعتبر استثمار الدور المحوري المنوط بمنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني وهيئات الإعلام، كقوة اقتراحية وضاغطة وآلية لممارسة المرافعة ومنبر للتأثير على مراكز القرار، أمرا أساسيا يجعل من الانفتاح على هذه المنظمات مطلبا مهما وقناة إضافية من شأنها المساهمة في إغناء والدفع بتوصيات الهيئة، من خلال الاضطلاع بأدوارها في المرافعة والمتابعة ومساءلة المؤسسات المعنية عن مدى تجاوبها وتفعيلها لتوصيات الهيئة، فضلا عن مساهمتها في تطعيم هذه التوصيات من زاوية انتظاراتها ومجالات أنشطتها وإلمامها بجوانب متعددة للواقع اليومي للمواطنين»[32].

كما تعتبر الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها أن الصحافة، وبشكل خاص، الصحافة الاستقصائية، بمثابة قناة غير رسمية للتشكي والتبليغ عن أفعال الفساد، يلجأ إليها المواطنون ضحايا أفعال الفساد. والصحافة إذ تنشر المعلومات التي تم تجميعها من تظلمات وتبليغات المواطنين أو تلك التي حصلت عليها بالبحث والتنقيب فهي تعزز على الخصوص إمكانيات تفعيل الهيئة الوطنية لمهمتها في التصدي التلقائي إلى كل حالة من حالات الفساد التي تصل إلى علمها كما هو منصوص عليه في المادة 21 من القانون 46.19. حيث توجه هذا القانون « نحو توسيع نطاق روافد الهيئة، ليشمل، بالإضافة إلى الشكايات والتبليغات والمعلومات المتوصل بها داخل الهيئة، حالات الفساد التي تصل إلى علمها، والتي تتحرى تلقائيا بشأنها؛ حيث تسمح لها هذه الآلية القانونية بالتجاوب مع انخراط المواطنين في التبليغ عن الفساد، ومع ما قد يَردُ في المنابر الإعلامية من وقائع تستوجب تدخلها كلما كانت هذه الوقائع مسنودة بمعطيات وقرائن جدية لشبهات فساد، خاصة في ظل الأدوار المهمة التي يمكن أن تضطلع بها الصحافة، في سياق التوجه نحو تنامي صحافة الاستقصاء والتحري التي ترصد، بوسائل متطورة، اختلالات الحكامة وأفعال الفساد»[33] .

وعادت الهيئة الوطنية للتأكيد على اهتمامها بتعزيز دور وسائل الإعلام في محاربة الفساد في التقرير الموضوعاتي حول التبليغ بالتذكير بالمعايير الدولية التي «توصي بإبقاء الإمكانية مفتوحة أمام المبلغ لإفشاء تبليغه لهيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنابر الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي، معتبرة ذلك حقا من الحقوق الأساسية في التعبير بكل حرية».

32 - التقرير السنوي للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2020

33 - « آراء وتوصيات ودراسات في مواضيع ذات أولوية وأثر على مكافحة الفساد»، إصدار للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها 2020

وأضافت في الهامش الموجود بالصفحة 64 من التقرير نفسه أنه بخصوص إفشاء التبليغ لدى الرأي العام بواسطة القنوات الإعلامية أو المنظمات المعنية، جاءت توصية المنتظم الدولي مؤكدة على ضرورة اعتراف الدول في قوانينها بأنه في حالات معينة تعلو المصلحة العامة للتبليغ على مطلب الحفاظ على الأسرار، تجاوبا مع مقتضيات المادة 13 من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد التي تحث على احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها، مع جواز إخضاع هذه الحرية لقيود ضمن ما ينص عليه القانون وما هو ضروري لمراعاة حقوق الآخرين أو سمعتهم وخاصة الحق في التمتع بقرينة البراءة، وكذا لحماية الأمن والنظام العام أو لصون صحة الناس أو أخلاقهم [34].

2 - توصيات لتطوير الصحافة الاستقصائية

من المتفق عليه في الأدبيات المتعلقة بالصحافة الاستقصائية أن الهدف الأساس لها هو «تقديم خدمة للصالح العام وللمجتمع ووضع السلطة موضع المساءلة» [35] بالنسبة لكل ما يتعلق بتدبير الشأن العام مهما كانت مجالاته وأهميته، وذلك باعتبارها إحدى آليات الرقابة المجتمعية تتكامل مع الآليات الأخرى المؤسساتية المخول لها ذلك، وآليات المشاركة المواطنة. أو بمعنى آخر باعتبارها «المقاربة الملائمة أكثر لممارسة الرقابة. الرقابة التي لا تمارسها باسمها، وإنما باسم المجتمع» [36] .

في هذا السياق، تولي الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها أهمية خاصة لتطَوُر الصحافة الاستقصائية بالمغرب، بما يساعدُ على إذكاء الدينامية الضرورية، بشكل خاص، في جهود مكافحة الفساد. ولن يتأتى هذا إلا بإرساء بيئة تشجع على المبادرة في إطار المقتضيات الدستورية الواردة في الباب الثاني المتعلق بالحريات والحقوق الأساسية، خاصة حرية التعبير والنشر والصحافة، وبالتحديد ما ورد في الفصل 28 الذي ينص على أن «حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية»، وأن «للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء، بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صراحة».

وتمثل هذه المقتضيات الدستورية المبادئ الضامنة لقيام الصحفيين بعملهم، كما أنها تعزز المكتسبات الحقوقية التي راكمها المغرب منذ نحو ثلاثة عقود، خاصة في مجال حرية التعبير. بيد أنه بالرغم مما تحقق في هذا المجال، فالصحافة الوطنية لاتزال في حاجة إلى تحسين مجال وشروط وآليات اشتغالها، كي تكون مؤثرة وقادرة على أداء دورها ليس الإعلامي الإخباري فحسب بل أيضا دورها الرقابي كسلطة رابعة حقيقية خاصة عبر إعطاء الفرصة للصحافة الاستقصائية كي تتخطى التردد والخوفَ والرقابة الذاتية أحيانا، وتعزيز دورها كسند أساسي في البناء الديمقراطي وفي التنمية، وبالتأكيد في مكافحة الفساد الذي يمثل أحد أكبر العوائق أمام هذه التحديات.

34 - « التبليغ عن الفساد، من أجل دينامية مجتمعية ومؤسساتية بناءة لمكافحة الفساد»، تقرير موضوعاتي للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، 2022

35 - «التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد» صالح مشارقة، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) ومركز تطوير الإعلام- جامعة بيرزيت، 2021

36 - Le journalisme, Arnaud Mercier , CNRS Éditions, 2009

وعلى هذا الأساس، وانسجاما مع الإشارات الواردة في إصداراتها بشأن أهمية الإعلام والصحافة، فإن الهيئة، من أجل تطوير الصحافة الاستقصائية بالمغرب، توصي بما يلي:

1. تعزيز حرية الصحافة والنشر، أولا بتقوية تنزيل واحترام المبادئ الدستورية المشار إليها، وتدقيق المقتضيات القانونية لضمان شروط ممارسة هذه الحرية بما يسمحُ للصحفيين بإنجاز مهامهم بمهنية كشركاء، ومن موقع المواطنة، خاصة في مجال محاربة الفساد. كما أن تشجيع مهنة الصحافة والنهوض بها كقطاع مجتمعي حيوي يمر عبر تطبيق القانون المنظم للمهنة على ثلاث مستويات، يتعلق أحدهما بتفعيل المادة 6 الخاصة بالحق في الوصول إلى المعلومات تفعيلا كاملا، والآخر بعدم اللجوء، عندما تحدث متابعات، إلى مقتضيات لا يتضمنها قانون الصحافة والنشر، كالقانون الجنائي، إلا إذا كانت الأفعال موضوع المتابعات لا تدخل ضمن مهن الصحافة والنشر، أما الثالث فيهمّ، في مقابل المستويين الاولين، احترام المسؤولية والقواعد والمبادئ المهنية من قبل الصحفيين.

وبصدد الحديث عن حرية الصحافة، وجبت الإشارة إلى أن الدستور رفع السقف عاليا في هذا المجال في انسجام مع المواثيق والمعايير الدولية، ومن شأن ذلك تحفيز الصحافة الاستقصائية، التي تُصنَّف باعتبارها السلطة الرابعة الفعلية، للقيام بدورها في تعزيز الخيار الديموقراطي وذلك من خلال تغذية النقاش العمومي حول القضايا المجتمعية وتمكين المواطنين من المعطيات المدققة والموضوعية كمساهمة لتطوير الالتزام المواطن سواء فيما يتعلق بالاستحقاقات الانتخابية أو تقييم أداء الفاعلين والمسؤولين في تدبير الشأن العام وصرف المال العام.

2. تفعيل القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، لتمكين الصحفيين من المعلومات التي تمثل منطلق عملهم. ومع أن الصحافة الاستقصائية هي صحافة العمق التي تذهب أبعد من المعلومات المتاحة، إلا أن هذه الأخيرة قد تساعد الصحفيين الاستقصائيين في بناء فرضياتهم والشروع في تحقيقاتهم، كما أنه من شأنها، أثناء البحث، تأكيد تلك الفرضيات أو نفيها بشكل يبعد عملهم عن الإشاعات والتلفيق.

يذكر أن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها قد أعادت التأكيد على ضرورة دعم القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات في تقريريها لسنة 2021 من خلال الإشارة إلى التوصيات التي قدمتها في التقرير السنوي برسم 2020، الداعية إلى تعزيز هذا القانون «بضبط مجموعة من الحالات ذات الصلة بالحق في الحصول على المعلومات، كالحالات التي تستلزم التقليص من المجالات التي تستدعي الحفاظ على السر المهني، ونشر قرارات التأديب، وكذا المعلومات المتعلقة بالتصرف في الملك الخاص للدولة، ونشر تراخيص الاستغلال، ونظام معلومات الصفقات، إضافة إلى الاتجاه نحو إتاحة المعلومات المتعلقة بمجال الرواتب والأجور المتعلقة بالوظائف العمومية، وتمويل الأحزاب». وقد بنت الهيئة الوطنية منظورها في هذا الشأن على تغليب مبدأ إتاحة المعلومات باعتباره جسرا أساسيا لتحقيق الشفافية والنهوض بالحكامة الجيدة[37].

37 - التقرير السنوي للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2020

وإذا كان تفعيل القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، يبقى مطلبا ملحا، سواء من خلال توصيات الهيئة المشار إليها أو من خلال مرافعات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، فإنه من المهم أيضا النظر في إمكانية مراجعة آجال التجاوب مع الطلبات التي يتقدم بها الصحفيون لمسوغات مهنية، وذلك باتجاه تقليصها.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم، في نظر الهيئة، استثمار تطور التكنولوجيا والإنترنت لتوسيع إمكانيات إتاحة المعلومات، وذلك لتجاوز الإكراهات ذات الطابع المادي والتكاليف التي يحتاجها البحث والتقصي بما في ذلك التنقل ونسخ الوثائق..

3. إذا كان الحفاظ على سرية المصادر مضمونا بمقتضى المادة 5 من قانون الصحافة والنشر، بحيث يحق للصحافي، في حالة مساءلته، عدم الكشف عنها، فإن الأشخاص الذين يمدون الصحفيين بالمعلومات يكونون عرضة للانتقام إذا تمّ كشفهم من طرف الأشخاص موضوع المعلومات الواردة في التحقيق الصحفي. لذلك انطلاقا من مبدأ الخدمة العامة التي تقدمها الصحافة عموما والصحافة الاستقصائية خصوصا، وانسجاما مع المعايير الدولية التي توصي بإبقاء قنوات التبليغ مفتوحة بما في ذلك على المنابر الإعلامية، ومن أجل التشجيع على التبليغ الذي يمثل إحدى الآليات الأساسية لكشف أفعال الفساد، يجب أن تكون المتابعات المحتملة بخصوص المعلومات الاستقصائية التي يقدمها الصحفيون مؤطَّرة بالمبادئ والمواصفات الناظمة للتبليغ، الواردة في التقرير الموضوعاتي للهيئة حول التبليغ المشار إليه سابقا، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

- الاعتداد بمضمون المعلومات المطروحة وبمدى تضمنها لادعاءات معقولة بالاشتباه، بدل التركيز على النوايا وراء عرض هذه المعلومات والتبليغ عنها؛

- افتراض حسن النية وراء إنجاز وعرض المعلومات الاستقصائية، مع الاكتفاء بشرط وجود أسباب معقولة لدى الصحفي أو لدى الشخص الذي مده بالمعلومات، جعلته مقتنعا بحقيقة المعطيات المطروحة؛

- الإحجام عن مواجهة الصحفي أو الشخص الذي مده بالمعلومات بقرينة اتهامهما بسوء النية إلا بإثبات ذلك. وفي هذه الحالة، تسري مقتضيات المعاقبة على المعلومات والتبليغات الخاطئة عن قصد، والتي قد تنطوي على ادعاءات كيدية.

4. يقتضي تطوير الصحافة الاستقصائية بالمغرب أن تكون وسائل الإعلام بعيدا عن أي نوع من أنواع التأثير، ومن ذلك التأثير المرتبط بالتمويل الذي يحدّد من جهة قدرة المقاولات الصحفية على الاستمرار، ومن جهة أخرى قدرتها على تمويل التحقيقات خاصة في ملفات كبرى يلزمها وقت وجهد وتوظيف فريق، ومن جهة ثالثة درجة استقلالية خطها التحريري. وقد كشفت جائحة كوفيد 19 بشكل ملموس أن قطاع الإعلام بالمغرب في غاية الهشاشة، بالرغم من الدعم العمومي السنوي الذي تصرفه الدولة لهذا القطاع. وهو ما يستوجب تشجيع المقاولات الصحفية على بناء نموذج اقتصادي متحرر من هيمنة الرأسمال ومن تأثيره على استقلالية وموضوعية العمل الصحفي، ويمكن أن يأخذ ذلك التشجيع أشكالا مختلفة حسب الحالة.

وكما هو الشأن في ما يتعلق بحماية الصحفيين ومصادرهم، توصي الهيئة مستحضرة المعايير الدولية[38] وبعض التجارب الناجحة[39] في الوقت ذاته، بتوفير مناخ يضمن الاستقلالية المهنية والمالية للمقاولات الصحفية، من خلال تعزيز هامش الحرية في الممارسة الذي سيعزز مصداقية الصحافة والصحفيين وثقة الجمهور في ما يقدمونه، وإقبالهم على استهلاكه، وهو ما قد يقوي التوجه إلى اعتماد «نظام الاشتراكات للقراءة»، وأيضا من خلال تمكين المقاولات الصحفية، من باب خدمتها للصالح العام، من دعم مادي مباشر، وهو معمول به حاليا [40]، أو على شكل «امتيازات ضريبية (إعفاءات) في إطار من التكافؤ والشفافية (بين وسائل الإعلام بغض النظر عن توجهاتها ومواقفها مادامت تحت سقف الثوابت المحددة في القانون) ودون المس باستقلال خطها التحريري».

إن نموذجا اقتصاديا قويا، يجمع بين التمويل الذاتي والجماعي والدعم العمومي الذي لا يمس صراحة أو ضمنيا بالخط التحريري، لا يضمن فقط استقلالية واستمرارية المقاولة الصحفية في تقديم الخدمة الإعلامية، بل يقوي وضعية الصحفيين أيضا ويمنحهم الحوافز الضرورية للمبادرة، والجرأة في المعالجة، ويجعلهم، في الوقت ذاته، بمنأى من الضغوط المختلفة (بما فيها الإغراءات المادية، كما ورد في الأجوبة، كأحد أساليب الضغط المحتملة) وذلك من خلال تأمين أجور وشروط مهنية تقطع مع واقع الهشاشة التي يعيشها الصحفيون[41] .

5. إيلاء أهمية لمجالي التكوين الأساسي والتكوين المستمر فيما يخص الصحافة الاستقصائية، خاصة أن المشتغلين في قطاع الإعلام ليسوا، في كثير من الحالات، من خريجي المعهد العالي للإعلام والتواصل أو من الحاصلين على إجازات مهنية في مجال الإعلام والصحافة.

ويتمثل الاهتمام بالتكوين في مستويين، يتعلق الأول بالعمل على إدراج هذا الجنس الصحفي ضمن مناهج التدريس لتمكين الطلبة الصحفيين من المعارف الأساسية والتي من شأنها تيسير اختيارهم للتخصص في التحقيق مستقبلا بعد التخرج وبعد الانخراط في العمل. إذا كانت الدراسة الأكاديمية تمنح تكوينا عاما حول تقنيات العمل الصحفي في الكتابة والبحث عن الخبر والمصادر والتصوير وما إلى ذلك، فإن تمكين الطلبة من رصيد نظري مهم حول الصحافة الاستقصائية وحول التجارب المختلفة عبر العالم في هذا المجال سيقوي إمكانيات ظهور وتطوير هذه الممارسة بالمغرب.

أما المستوى الثاني فيهم التكوين المستمر. في هذا الإطار يستفيد الصحفيون المغاربة في الغالب من الدورات التكوينية التي تسهر على تنظيمها منظمات مدنية وطنية ودولية عاملة بالمغرب وأيضا منظمات دولية مانحة.

38 - ينظر العديد من وثائق منظمة اليونسكو حول حالة حرية الصحافة

39 - نموذج ميديا أبارت في فرنسا

40 - المادة 7 من القانون المتعلق بالصحافة والنشر

41 - ينظر تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية «واقع حرية الصحافة بالمغرب، مارس 2019، مارس 2021» للوقوف على مختلف أوجه الهشاشة التي يعيشها الصحفيون المغاربة في ما يتعلق بالأجور، وعقود العمل، والحماية الاجتماعية وغير ذلك.

وتعتقد الهيئة الوطنية أنه ينبغي تعزيز هذه المبادرات واستثمارها في تشجيع التخصص في الصحافة الاستقصائية، من خلال ربط الدعم العمومي المخصص للصحافة بصرف جزء منه في تكوين صحفيين متخصصين، وذلك بالتنصيص على ذلك صراحة في المادة الأولى من المرسوم 2.18.136 المتعلق بدعم الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع[42] .

6. يحتاج تطور الصحافة الاستقصائية بالمغرب إلى تراكم الممارسة، وإلى تعاقب أجيال من الصحفيين الاستقصائيين وإلى «نقل المعرفة» من جيل لآخر في إطار تجديد دماء الجسم الصحفي. ويتم ذلك، كما يشير أرنود ميرسيي[43] ، بطريقتين على الأقل، تتمثل إحداهما في قيام الصحفيين الاستقصائيين بنشر كتب حول القضايا التي اشتغلوا عليها لتشكل مراجع للصحفيين الشباب، بينما تتلخص الثانية في كون الصحفيين الاستقصائيين الذي صاروا في ما بعد رؤساء تحرير أو مدراء نشر (في صحف كبرى مثل «لوموند» و»لوفيغارو» و»ليبيراسيون وغيرها) حرصوا على إنشاء وتطوير أقسام متخصصة في التحقيق الصحفي لدى هذه الصحف لضمان الاستمرارية.

7. تشجيع التعاون والتنسيق بين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للنهوض بالصحافة الاستقصائية في القضايا ذات الأهمية المجتمعية البالغة، ومنها ما يتعلق بالفساد. وفي هذا السياق تقدم منظمة الشفافية الدولية نماذج من التحقيقات التي ساهمت فيها منظمات المجتمع المدني ومنها فروع المنظمة عبر العالم [44] وخلفت أصداء قوية ونتائج ملموسة. ومن شأن هذا التعاون أن يجابه في الطرف المقابل التحالف بين الأشخاص الفاسدين والأعضاء في الشبكات الإجرامية الذين يبذلون جهدهم لإخفاء الحقائق والمعلومات.

42 - ينص المرسوم على أن الدعم العمومي يخصص للعمليات التالية «تنمية القراءة، وتقوية القدرات البشرية والتكوين والمواكبة من أجل التأهيل، وتعزيز التعددية، وتحديث الإنتاج والتجهيز والطباعة والتوزيع».

43 - Le journalisme, Arnaud Mercier , CNRS Éditions, 2009

44 - ينظر موقع المنظمة وخاصة ما يتعلق بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين:
https://www.transparency.org/en/projects/global-anti-corruption-consortium

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

www.inpplc.ma

شارع النخيل - عمارة هاي تيك - جناح ب - الطابق الثالث والرابع - حي الرياض - الرباط - الهاتف : 60 / 650 578 537 212+ - الفاكس : 673 711 537 212+